مجلة الادارة والاقتصاد / السنة 42 – العدد 118 /2019
ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.

تحليل الواقع الصناعي من منظور إستراتيجي مدخل لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة صلاح الدين

أ.م.د. لورنس يحيى صالح* مازن محمد مهدي**

المستخلص

أتصف عمل القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين بتدني مستوى الإنتاج وسوء نوعيته وعجزه عن مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية بل وانعزاله عنها، بسبب السياسات الاقتصادية العشوائية غير المخططة، وقد عزز من تراجع أداء هذا القطاع الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود والوضع الأمني غير المستقر والبيئة الإقتصادية غير المواتية والإغراق السلعي الذي تعرضت له السوق العراقية، وانعدام القروض الصناعية اللازمة لتطوير المصانع الخاصة وعدم إدخال التكنولوجيا المتطورة، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المتوفرة في الأسواق المحلية ورداءة نوعيتها، وكذلك الغش الصناعي وضعف فاعلية الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والإجراءات الروتينية عند تسجيل الشركات، كل ذلك أدى إلى غياب واضح لدور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفي تطور محافظة صلاح الدين وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتخلف التكنولوجيا التي يستعملها هذا القطاع ورداءة نوعية الإنتاج الصناعي وعجزه التام عن القدرة على تصنيع العديد من السلع الصناعية.

ويهدف البحث لاظهار أن تجاوز هذه المشاكل يستلزم التحول من نهج الادارة التقليدية للموارد الى النهج المستدام الذي يقتضي أستخدام تقنيات حديثة تتماشى مع التطور الحاصل في الدول الاخرى والقيام بأصلاحات ادارية وتشريعية تستهدف الحفاظ على الموارد الناضبة من الهدر وغير ناضبة من الأستغلال الخاطيء وفق مفهوم التنمية المستدامة، وأقتراح خيارات أستراتيجية مستدامة على أساس نتائج التحليل الأستراتيجي لواقع تلك الموارد من خلال مصفوفة (SWOC) ومصفوفة (TOWS) .

لقد أبرز البحث جملة من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المورد قيد الدراسة ، وحدد أهم الخيارات التي تمكن الجهات ذات العلاقة من وضع آلية لتنفيذ المقترحات وحسب أولوياتها. مما يتيح المجال أمام متخذي القرار للمساهمة في صناعة السياسات العامة والمحلية الملائمة للتوجهات التنموية القائمة على اللامركزية الادارية.

Abstruct

Salah Ulddin province's industrial sector has suffered from the low levels of production, its low quality and its inability to be up to date, and sometimes totally isolated, with the trending technologies around the world. These issues are a direct result of the random (non-planned) economic policies in addition to the lack of continuous electricity energy, the high prices of fuel, the lack of security, the lack of economic hospitality, the flooding of consumer goods from neighbouring countries, the lack of necessary funding to develop private sector industries, the lack of technological development, the increased prices and low quality of raw materials in the domestic market, the lack of production integrity and the unnecessary long bureaucratic steps taken in registering companies for business. All of these issues led the industrial sector to play no role in the economic development of Salah Ulddin province or in its overall local income.

This study aims to show that it is possible to avoid these shortcomings by the transformation of the traditional management policies to sustainable development principles, which can be implemented by using the modern techniques that match the development of policies in other countries and also by providing the necessary management and legislation reforms that ensure the protection of exhaustible and non-exhaustible resources from the non-effective use. This is combined by providing sustainable steps for the studied resources based on the analysis of their strength and weaknesses through SWOC and TOWS analysis.

This study has highlighted many issues and challenges suffered by the studied resources and presented many solutions that can enable the governing bodies' in-

* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحث .
مقبول للنشر بتأريخ 2018/5/9
مستل من رسالة ماجستير

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

charge to prioritize and execute these solutions. This will also enable them to form national and local policies that are compatible to the new non-central management policies. These solutions are also helpful to establish sustainable development that uses resources but with protecting the rights of current and future generations and they provide the governing bodies with the will and power to create an effective sustainable development that is armoured by the public support and contribution. It is hoped for this study to shape a clear vision that can help the local governments (represented by governorate councils and bureaus) and their populations to investigate the effective ways of using local resources to support their economic development.

المحور الأول
الأطار المنهجي والأستعراض المرجعي

أولاً : الأطار المنهجي للبحث

1- المقدمة

تحتاج الوحدات الادارية الى وجود موارد لكي تتمكن من النهوض التنموي ، لكن هذا لايقتصر فحسب على الجانب الكمي فحسب بل هناك حاجة أن يرافقه استعمال كفوء لما متاح من موارد ، يساعد على اكتساب القدرة على المنافسة النسبية مختصرا بذلك الزمن ، تعاني موارد محافظة صلاح الدين الصناعية والمتمثلة ب (النفط والغاز والمعادن وامكانات صناعية تتمثل بالمنشأت الموجودة على اراضيها) من الهدر والاستزاف المفرط وسوء الاستخدام، لذا يجب على ادارة المحافظة متمثلة بديوان المحافظة والمجالس المحلية والجهات ذات العلاقة من صيانتها وأدارتها بشكل يضمن ديمومتها، وذلك من خلال الأستغلال الأمثل والرشيد لهذه الموارد عن طريق ايقاف الهدر والاستنزاف لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي حاجات المجتمع الراهنة دون اغفال حقوق الأجيال القادمة .

2- مشكلة البحث

شُخِصت مشكلة البحث بعدم وجود أستثمار حقيقي للموارد الموجودة بما يصب في خدمة التطور الاقتصادي للمحافظة ناتج عن ظاهرة الاهمال والهدروالاستنزاف الذي تعاني منها موارد القطاع الصناعي مما أثر بصورة سلبية على الأداء الاقتصادي وعلى نمط التنمية المستدامة بسبب اتباع نهج الادارة التقليدي للموارد وأهمال النهج المستدام الذي يقتضي بأستخدام تقنيات حديثة تواكب التطور الحاصل في الدول الاخرى والقيام بأصلاحات ادارية وتشريعية تستهدف الأستغلال الأمثل وفق مفهوم التنمية المستدامة.

3- اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من دعوته الى تبني أستراتيجية للأرتقاء بالقطاع الصناعي عن طريق الأستخدام الكفوء لموارده وفق منظور أستراتيجي يضمن المنفعة الأقتصادية للجيل الحالي والأجيال القادمة .

4- فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية أن تبني سياسات جديدة واستراتيجية ملائمة للادارة واعتماد منهج تخطيطي عقلاني يضمن الاستغلال الامثل للموارد الصناعية المتاحة (النفطية والغازية والمعادن والمنشأت) المتوفرة نسبياً في محافظة صلاح الدين، سيسهم مساهمة فعالة في النهوض بالأقتصاد المحلي والاستثمار الصناعي تحديدا وتحقيق تنمية مستدامة في المحافظة .

5- هدف البحث

أ- تحديد الموارد الأقتصادية المتاحة في محافظة صلاح الدين ذات الصلة بالصناعة .

ب-تحليل الواقع الصناعي لمحافظة صلاح الدين ضمن منظور استراتيجي لتحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والفرص والتحديات في البيئة الخارجية ضمن مفهوم التنمية المستدامة .

ت-تقديم مقترح خيار استراتيجي مُستدام لموارد القطاع الصناعي في صلاح الدين.

6- الحدود الزمنية والمكانية للبحث

قد شملت محافظة صلاح الدين للفترة من 2009 ولغاية 2017 .

7- منهجية البحث المعتمدة

اعتمد الباحثون الأسلوب الوصفي والتحليلي من واقع موارد القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين ، أذ تبنى البحث منهج دراسة الحالة (case study) .

8- هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمة وخمسة محاور كما هو مبين ادناه:

المحور الاول : الأطار المنهجي والأستعراضي للبحث

المحور الثاني :الجانب النظري والتحليلي للتنمية المُستدامة وابعادها

المحور الثالث: دور السلطات المركزية والمحلية في التنمية المستدامة:

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

المحور الرابع : الاطار النظري للموارد الطبيعية
المحور الخامس :الجانب العملي (تحليل البيئة الخارجية والداخلية لواقع الموارد الصناعية في محافظة صلاح الدين كخطوةٍ اساسية لأعتماد استراتيجية ناجعة)
المحور السادس : التخطيط الأستراتيجي لموارد القطاع الصناعي لمحافظة صلاح الدين وصولاً الى خياراتٍ أستراتيجية مُستدامة
المحور السابع : الاستنتاجات والتوصيات

9- المخطط الفرضي للبحث

ان المتغير المستقل هو موارد القطاع الصناعي لمحافظة صلاح الدين والمتغير التابع له هو تبني خيارات أستراتيجية مستدامة لذلك من خلال التحليل ألاستراتيجي وهو المتغير الوسيط بينهما .

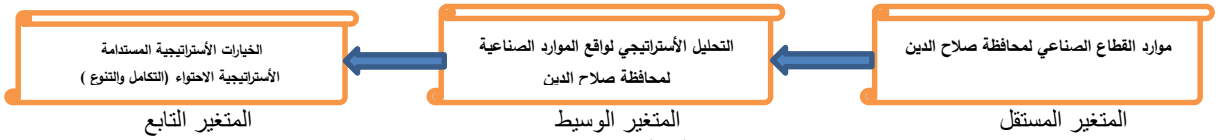

الشكل (1)
المخطط الفرضي للبحث

من اعداد الباحثين

ثانياً : الاستعراض المرجعي للبحث

قدم العديد من الباحثين دراسات متعددة ومتنوعة حول موضوع الأستدامة وفي ما يلي خلاصة لبعض الدراسات والبحوث السابقة حول هذا موضوع الأستدامة .

1- دراسات محلية :

أ- دراسة : فاطمة محسن محمد ، 2014م .

جدول (1)
دراسة فاطمة محسن محمد ،2014م أقتصاد السوق أثاره على البيئة والموارد مع اشارة الى العراق

الدراسة	أقتصاد السوق أثاره على البيئة والموارد مع اشارة الى العراق ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2014م كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .
المشكلة	أعتماد الدول النامية اقتصاد السوق في ادارة مواردها في سبيل تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص واستخدام الموارد لاشباع الحاجات دون مراجعة من الدولة والمؤسسات المعنية وما لذلك من اثار وعواقب وخيمة على البيئة والموارد وحقوق الاجيال ولاسيما في العراق في ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة.
الفرضية	يخفق اقتصاد السوق بتحقيق الكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد بمواضع لاسيما عند التعامل مع الموارد والبيئة وحقوق الاجيال مما يتطلب وجود دور مهم للدولة لتصحيح المسار وتلافي الاخطاء .
الهدف	توضيح وتحليل العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والبيئة وتحديد المواضع التي يفشل فيها اقتصاد السوق في تحقيق الكفاءة وكذلك الاخفاقات له في العراق مع الاشارة الى تجارب دول تعتمد على اقتصاد السوق .
أهم الاستنتاجات	أن الانسان من خلال نشاطه غير المكترث للبيئة هو العنصر الاساس لاختلال هذا التوازن. ان اقتصاد السوق يؤدي الى افقار الاجيال اللاحقة لأنه عادة ما يبحث عن تعظيم الربح الحالي حتى ولو كان على حساب تلويث البيئة وهدر الموارد في المستقبل. أن الحكومة العراقية تحتكر ادارة الموارد الناضبة الموجودة (نفط ، غاز) لكن المشكلة تكمن بأسلوب ادارة تلك الموارد حيث ان العقود المبرمة بين الدولة والشركات الاجنبية تكون على الاغلب بشروط غير فعالة في مايخص البيئة والموارد (التلوث وهدر الموارد)
أهم التوصيات	وضع التشريعات البيئية المناسبة في خطط التنمية المقترحة وتعريف الناس بها والتشجيع على المشاركة للتقليل من حدتها . أنشاء صناديق سيادية توضع فيها العوائد المتأتية من جراء بيع الموارد ويتم استثمار جزء من تلك العوائد خارج العراق وذلك عن طريق شراء الاسهم والسندات العالمية المختلفة. كذلك استخدام الوسائل الاعلامية لتوعية الفلاح العراقي وتعريفه باساليب الري والزراعة الصحيحة وتجنب هدر الموارد وتلويث البيئة

ب- دراسة وسام حاتم سلمان الحميري ،2015

جدول (2)
دراسة وسام حاتم سلمان الحميري ،2015 دور التنمية المستدامة في مواجهة التحديات الاقتصادية في العراق

الدراسة	دور التنمية المستدامة في مواجهة التحديات الاقتصادية في العراق ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ،2015 م كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .
المشكلة	أن مايمتلكه العراق من امكانات كثيرة ومتنوعة كالبترول والغاز والكبريت وكذلك الامكانات الزراعية والصناعية والسياحية الا انه يواجه جملة من التحديات في كافة القطاعات الاقتصادية وتحديات البنى التحتية والمناخ والبطالة والفقر والامية ، فهل من الممكن اذا اعتمد منهج التنمية المستدامة ان يتيح للعراق النهوض والتقدم وتجاوز جميع المشاكل والتحديات .
الفرضية	أن اعتماد منهج تخطيطي عقلاني متكامل يساعد على النهوض بواقع الاقتصاد العراقي ويعالج جميع أو اغلب التحديات الأقتصادية التي تواجهه وتعزز من استقرار الاقتصاد العراقي ، وبخلافه يبقى وضع الاقتصاد العراقي متذبذباً وغير مستقر ويبقى ذات أختلال هيكلي وأحادي الجانب .
الهدف	أبراز دور ومساهمة أستخدام هذا المنهج في تحقيق التنمية المستدامة في العراق والمحافظة على البيئة وخلق تنمية مستدامة أقتصادية وأجتماعية وبيئية لتعزيز التقدم والرفاهية والأستثمار العقلاني للثروات والأبتعاد عن الهدر وحفظ حقوق الأجيال اللاحقة في ثروة الوطن .
أهم استنتاج	أن تحقيق التنمية المستدامة لايتم الا بأعتماد استراتيجية تنموية تتكامل فيها الأبعاد الثلاثة المتمثلة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتسعى للموازنة بين متطلبات التنمية وحماية البيئة ، وتهدف الى تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون اغفال متطلبات الاجيال القادمة .
أهم التوصيات	تشكيل مؤسسة خاصة تعنى بالتنمية المستدامة ، تاخذ على عاتقها المساهمة في بناء خطط التنمية ومتابعة كل مايتعلق بقضايا التنمية وتقديم المقترحات والحلول والتوصيات ويكون من شأنها التنسيق بين الوزارات والمؤسسات والهيأة التي تهتم بالتنمية وتوزيع المهام والاعمال لهذه المؤسسات ، وكذلك دعوة راسمي السياسات والخطط الاقتصادية الى دمج البعد البيئي في خطط وبرامج التنمية الوطنية من اجل تحقيق التناغم والموائمة بين التنمية والبيئة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة .

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

ت-دراسة : حيدر ظاهر محمد القره لوسي ، 2016

جدول (3)

دراسة حيدر ظاهر محمد القره لوسي ، 2016 بدائل الطاقة وأنعكاساتها على التنمية المستدامة في دول نفطية مختارة أشارة للعراق

الدراسة	بدائل الطاقة وأنعكاساتها على التنمية المستدامة في دول نفطية مختارة أشارة للعراق ، رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2016 .
المشكلة	في ظل تطور بدائل الطاقة والتوقعات المستقبلية بأمكانية ان تلبي بعض او اغلب متطلبات الطاقة مستقبلاً ،وهذا يعني أن مصادر الطاقة التقليدية ستنخفض قيمتها الاقتصادية وبالتالي سوف تفقد الدول النفطية التي تعتمد على هذا المصدر اهم مورد لتمويل التنمية الاقتصادية .
الفرضية	انطلق هذا البحث من فرضية (أن تطور بدائل الطاقة تنعكس على التنمية المستدامة في الدول النفطية)
الهدف	يهدف البحث الى تتبع مفهوم التنمية المستدامة وصولاً الى عدها أستراتيجية لازمة لكل الاقتصاديات ولاسيما النفطية منها وكذلك توضيح مصادر الطاقة البديلة والتعرض الى تجارب التنمية المستدامة في بعض الدول النفطية والتعرض الى الاقتصاد العراقي كواقع ومشروع للتغيير ومقترح مستقبلي .
أهم استنتاج	ان قرار اتخاذ استراتيجية معينة لاستغلال المورد الناضب يختلف من بلد لاخر في حين ان الدول المتقدمة تتبع صيغة الاستدامة القوية والنامية تتبع الاستدامة الضعيفة لاستغلال مواردها . ان للصناديق السيادية دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي فضلا عن كونها تحفظ حقوق الاجيال والامارات استفادت من ذلك .
اهم توصية	أن ابرز التوصيات لهذا البحث هي : الاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تكوين مؤسسات متخصصة تعمل على رسم سياسات فعالة في كافة المجالات تضمن تحقيق الاستدامة وانشاء صندوق سيادي عراقي بتوجيه جزء من العوائد النفطية للصندوق سنوياً وأدارة استثمارات الصندوق في تحقيق الاستدامة للمحافظة على حقوق الاجيال القادمة فضلا عن امكانية الصندوق تحقيق استقرار اقتصادي ومالي في ظل الازمات .

2- درسات عربية

ث-دراسة : د.عبد الرحمن محمد الحسن ، 2011

جدول (4)

دراسة عبد الرحمن محمد الحسن2011 ، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها

الدراسة	التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة 2011.
المشكلة	أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، والتصحر، والفقر، وعدم المساواة الاقتصادية، والدفء الكوني، والانفجار السكاني، وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية بشكل مخيف، والأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث الماء والهواء .
الفرضية	أن بروز هذه المشاكل البيئية وتفاقم حدتها حدث نتيجة ما أحدثته الثورة الصناعية من أضرار بيئية حيث نشأت تساؤلات حول التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة ، وعن النمو المتزايد في الجانب الاقتصادي على حساب المقدرات البيئية ، والنظم الاجتماعية. فان الاستخدام الجائر للمصادر الطبيعية واستنزاف الثروات الأرضية والزيادة السكانية المضطردة أدى إلي أن ينتبه العالم إلي أهمية دراسة هذه الإمكانيات و كيف ستلبي الاحتياجات المتزايدة في المستقبل .
الهدف	يهدف هذا البحث الى : 1- الوقوف علي مفهوم التنمية المستدامة . 2- العوامل التي تساعد علي تحقيق التنمية المستدامة .
أهم استنتاج	توصلت الدراسة إلي أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ، وتعددت تعريفاتها ، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة ، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها .
اهم التوصيات	1- تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد . 2 - استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد. 3 - يتعين تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ، ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية ، إلى جانب الحكم بالعدل في القضايا البيئية. ولذا يتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن رأيها وأن تؤدي دوراً فعالاً في تهيئة مصير مستدام. 5 - إن العلم هو القاعدة التي تقوم عليها صناعة القرارات ، الأمر الذي يستوجب تكثيف البحوث ، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة ، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن. 6 - التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

ج- دراسة: اسيا قاسيمي،2012

جدول (5)

دراسة اسيا قاسيمي،2012، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية .

الدراسة	التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، استاذة جامعية دائمة في العلوم الاقتصادية جامعة البويرة (الجزائر)2012
المشكلة	أضحت قضايا التدهور البيئي- التصحر- الضغوطات الإنسانية على البيئة - الفقر- البطالة، تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة.
الفرضية	أن جلّ هذه المشكلات ناتج عن سوء تسيير الإنسان للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالاً جهوياً ودولياً. وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة.
الهدف	من أهداف البحث إظهار واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة وأفاقها المستقبلية.
أهم استنتاج	أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا وتبنيا دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات فعلية جادة على طريق الاستدامة الحقيقية نحو التوفيق بين تلك التناقضات بين التنمية والبيئة الناتجة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين، مما يجعل البشرية تواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر وعدم اليقين.
اهم توصية	أن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا بدون حدوث تغير رئيس وجذري على مستوى النموذج المعرفي السائد بعيدا عن قيم الاستعلاء، والاستغلال المتمركز حول الإنسان، باتجاه بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول ولا يتمركز حول الإنسان وينظر للعالم كوحدة كلية مترابطة، بدلا من أن يكون مجموعة متناثرة من الأجزاء، ويمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

ح- دراسة : زواوية أحلام 2013

جدول (6)

دراسة زواوية أحلام 2013، دور أقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس

الدراسة	دور أقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة فرحات عباس .
المشكلة	تعتمد دول شمال افريقيا (الجزائر ، المغرب ، تونس) بصورة كبيرة على مصادر الطاقة الاحفورية الناضبة في تمويل التنمية لذا يجب ابراز دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه الدول وتقييم الاثر الاقتصادي لمشاريع الطاقات المتجددة عموما، ولمشاريع الطاقة الشمسية و طاقة باطن الارض وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية خصوصاً.
الفرضية	تلعب الطاقة المتجددة الدور المهم في ترجمة ابعاد التنمية المستدامة وتساهم مشاريعها التنموية في تحقيق المكاسب الاقتصادية وتحسين الاوضاع الاجتماعية والحفاظ على الموروث البيئي للاجيال القادمة.
الهدف	يهدف البحث إلى تقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن التحول لاقتصاديات الطاقة المتجددة من اجل الوقوف على مسار التنمية المستدامة في دول شمال افريقيا مستقبلاً .
أهم الاستنتاجات	ان التوقعات الحالية لكل من النفط والغاز انما تعتمد على التكنلوجيا المتاحة حاليا والتطور التكنلوجي في المستقبل في التنقيب والاستخراج والتكرير سوف تترجم الى مزيد من الاحتياطات وهو مايعني مزيد من الاعتماد على الطاقة الاحفورية . تلعب الطاقات المتجددة دوراً مهماً في ترجمة ابعاد التنمية المستدامة وتساهم مشاريعها التنموية في تحقيق المكاسب الاقتصادية وتحسين الاوضاع الاجتماعية والحفاظ على الموروث البيئي للاجيال القادة .
اهم توصية	من شأن استراتيجيات تبني اقتصاديات الطاقة المتجددة ان تساهم في رفع كفاءة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية في الدول انفة الذكر من خلال تعزيز مجانية الامداد الطاقوي مستقبلا وانخفاض التكاليف المتعلقة بالطاقة في افاق سنوات 2025 ، 2035

7 الدراسة قيد البحث

أ- مدى الأستفادة من الدراسات السابقة

للدراسات السابقة العامل المحوري في بناء قاعدة رصينة يرتكز عليها البحث الحالي وتكوين فكرة لدى الباحث عن متغيرات البحث مما ولد فهماً شاملاً وبناء تصور عن المسار الذي يفترض التوجه اليه في هذا البحث .

ب- الأضافة المتوقعة

يأمل الباحثون ان يكون هذا البحث اضافة حلقة الى سلسلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فقد تطرقت في البحث الى محاولة الحفاظ على حقوق الاجيال عن طريق ايجاد استراتيجة مثلى لاستغلال الموارد الصناعية المتاحة في محافظة صلاح الدين لتحقيق تنمية المستدامة فضلا عن اقتراح حلول للسير في طريق الاستدامة للموارد .ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة بانه سلط الضوء على المسؤولية عن ضمان حقوق الأجيال الحالية والقادمة من خلال اعتماد استراتيجة للتنمية وذلك تم بحثه عبر التحليل الاستراتيجي الداخلي والخارجي (SWOC) و (TOWS) وعلى ضوء هذا التحليل وأستناداً الى المقابلات الشخصية مع ذوي الأختصاص حددت الأستراتيجية المستدامة المناسبة للموارد الأقتصادية المتاحة في محافظة صلاح الدين التي صبت في بودقة الرؤيا الاستراتيجية الذي يجب ان يتبعها تنفيذ أستراتيجي ناجح وبالتالي يبين البحث انه في سبيل تحقيق تنمية مستدامة يجب ان يكون هناك دوراً كبيراً للحكومة المحلية والمركزية ويتبعه ارتقاء بالمورد البشري .

المحور الثاني
الجانب النظري والتحليلي للتنمية المُستدامة وابعادها

أصبحت التنمية المستدامة بأشكالها المختلفة خيار استراتيجي مهم لرفاهية الشعوب والمجتمعات، وباتت ضرورة واقعية ملحة لا بديل لها كمعالج ومرافق للتنمية في مراحلها المختلفة. والغاية منها هو الكفاح لبقاء الإنسانية وديمومة الحياة على كوكب الأرض وتأكيد السيادة على الثروات والموارد الطبيعية، وضمان حقوق الأجيال القادمة. وأن عملية التنمية المستدامة تعبر عن تفاعل المتغيرات الأربعة (ألاقتصادي ، ألاجتماعي ، البيئي ، السياسي) وتتحقق من خلال مؤائمة تلك العناصر فبينما يركز العنصر الاقتصادي على تحقيق النمو الاقتصادي ، ويركز العنصر الأجتماعي على تحقيق العدالة الأجتماعية في توزيع الدخل وتحقيق الرفاهية الأجتماعية والعنصر البيئي يركز على حماية البيئة من خلال المحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم البيئية والعنصر السياسي المتمثل بضرورة توفر ادارة حكيمة رشيدة من شأنه في تفاعله مع العناصر السابقة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) أن يؤدي الى تحقيق التنمية المزودة بعنصر الأستدامة ، وعليه لم يعد تحقيق التنمية لوحدها كافياً ، بل على المجتمعات ان تعمل على ضمان استدامتها .

اولاً : مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تتكون من كلمتين هما (التنمية) و(المستدامة) ومفهوم التنمية في اللغة العربية مأخوذ من الفعل (نمى) أي انميت الشيء ونميته وجعلته نامياً (ابن منظور، 2003، صفحة 341). و مفهوم كلمة الأستدامة مأخوذ من استدامة الشيء أي طلب دوام الشي (ابن منظور، مصدر سبق ذكره ، صفحة 26) حيث ان مفهوم التنمية المستدامة يجمع بين فعل وأستمرارية الشيء وتأثيره الزمكاني أي في الزمن والمكان، تاريخياً يعد مفهوم الأستدامة وجوده منذ قديم الزمان ليس فقط كتعبير ذات مدلول نظري عن طريقة المعيشة وكيفية توفير مصادرها انما تم تطبيقه والتعايش معه بشكل تلقائي عفوي وذلك عبر التوجيه بضرورة المحافظة على النباتات والاشجار حتى في النزاعات والحروب وهذا مامثبت لدى مؤرخي التاريخ الاسلامي .وأيضاً في الحفاظ على التربة من خلال زراعتها بين سنة وأخرى الهدف هو تجديد خصوبتها وأستصلاحها (الفقي، 2004، صفحة، 7). وفي أواخر القرن العشرين وبتطور الحياة ازدادت متطلباتها وتعددت وجهات النظر المختلفة حول موضوع التنمية مما الزم بضرورة مواكبة جوانب الحياة المختلفة وأرتباطها بالمستقبل ، وأن تمتد في تعاملها ضمن منظور مستقبلي للمجتمع ككل وأن لاتقتصر على التطلعات الراهنة فقط (الكناني ، الزبيدي، 2012، صفحة

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

134). وأخيراً فأن الاستدامة تعني عدم تحميل اعباء تنمية اليوم للأجيال اللاحقة وضرورة المحافظة على البيئة واستعمل الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ورشيد ، حيث أصبح موضوع البيئة ليس متغيراً مستقلاً عن اسلوب الأنسان المتبع في حياته (التنمية الاقتصادية) بل هو يعتبر دالة في ذلك الاسلوب حيث ان التنمية الاقتصادية تؤثر في الموارد والطبيعة والأولى تعد قوةً دافعة للتنمية الاقتصادية لكونها من الُمدخلات. والى الان يجري التركيز على نقطتين تتأثر بشكل صريح بسبب التنمية هما (الكبيسي، 2005، صفحة 62):

1- النفاد الذي يترتب على اتباع أساليب تستنزف الموارد الطبيعية .
2- التشويه الذي تتعرض له الموارد والبيئة بسبب التلوث الذي قد تتجاوز أثاره حدود المجتمع .

ثانياً : تعريف التنمية المستدامة

تعددت التعاريف واختلفت معانيها فالتنمية المستدامة: كما يعرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة . ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي (عماري، 2008 ، ص4).

أن التنمية المستدامة هي في جوهرها ، مخططات انمائية موجهة لخدمة الانسان أولاً ولتحسين بيئته كهدف مرتبط ومتلازم ، وأذا كانت التنمية في مفهومها البسيط هي تعمير الأرض وأمتلاك مقومات التطور الأقتصادي والعلمي والتقني مع توظيفها لصالح الأنسان فأن الأستدامة لها تعني عدم أقتصار التمتع بثمار التنمية على فئة او طبقة أو قطاع داخل المجتمع دون بقية القطاعات وخلال مرحلة زمنية معينة دون أخرى في كل ماتعنيه ثمار التنمية من رفع مستوى الأنسان مادياً أو تطوير نظم حياته معيشياً وتحرره نفسياً وتمتعه بكل أنواع الحريات والحقوق الأقتصادية والسياسية والأجتماعية في أطار من الضوابط تحول دون العدوان أو الأنحراف او التسلط (الزبيدي، مصدر سبق ذكره ،ص 135) .

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره. ومن هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع (قاسيمي، 2013، ص6).

من خلال ماتقدم يمكن نخلص الى أن التنمية المستدامة هي البحث والتنفيذ لخطط جذرية تمكن المجتمع من التفاعل توازنياً الى أجل غير مسمى مع المنظومة الطبيعية (حيوية أو غير حيوية) من خلال الاحتفاظ بمستوى معين يسمح بأستردادهما ، فهي عملية متشعبة الجوانب تضمن للبيئة الطبيعية والنظام الاقتصادي والحياة الاجتماعية نظام امن مستدام ورفاهية للشعوب ولأنجاحها لابد من تظافر كل الجهود في كافة التخصصات للوصول الى الاستدامة والمحافظة على عالمنا ، وأستناداً الى ذلك يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلائم متطلبات الحاضر دون انقاص قدرة الاجيال المستقبلية لتتوافق مع تلبية متطلباتهم (الكناني والزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص136).

ثالثاً : أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة ابعاداً متعددة ومتداخلة وهذه الابعاد تعتبر اكثر شمولاً مماتتضمنه التنمية الأقتصادية والتي من بين ماتهدف اليه تحقيق معدلات نمو اقتصادي على الاجل القصير والمتوسط ، فالتنمية المستدامة تهدف الى تحقيق رفاهية الاجيال الحاضرة والقادمة وتأخذ الابعاد المختلفة (البعد الأقتصادي و البعد الأجتماعي و البعد البيئي والبعد المؤسساتي) .

1- البعد الاقتصادي

أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هو حسن استعمل الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية او بشرية أو معرفية أي الادارة الرشيدة لحركة التنمية الاقتصادية في البلد فالنظام المستدام اقتصادياً هو النظام الذي يتمكن من انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وان يعمل على تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول مدة ممكنة (العكيدي ، 2005 ، ص14) .

2- البعد الأجتماعي

أن مفهوم التنمية المستدامة يقوم على اساس الحرية والعدالة والانصاف كذلك فأن المفهوم يتسع ليشمل الجوانب الانسانية والاجتماعية والثقافية للسكان فالتنمية المستدامة هي تنمية ذات بعد انساني والهدف الاول لها هو المحافظة على كرامة الانسان ومكانته وتوافر مستلزمات حياته الاساسية وتحقق مشاركته الفعلية في المجتمع بصورة مرضية ولتعميق مفهوم التنمية المستدامة فهناك ضرورة للاعتناء برأس المال البشري بكل فئاته ومكوناته مما يؤدي الى توافر جميع المهارات والقدرات الصحية والتعليمية والذي يؤهلها للمشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية ، هذا فضلاً عن تطوير رأس المال المجتمعي على حسن الادارة والانصاف والعدالة في التوزيع والمشاركة في اتخاذ القرار(الكبيسي ، 2000، ص33-36). أما على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف ، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية (حرفوش وآخرون ، ص7-8).

3- البعد البيئي

تعد الموارد الطبيعية والاصول البيئية ثروة يجب استغلالها بشكل معقول بدلاً من اعتبارها حاجزاً امام التنمية وفي هذا الصدد يجب البحث عن قطاعات تحمل معها حركة التنمية ولهذا يجب ان تكون حماية الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي متلازم مع احترام المواقع البيئية وحسن استغلالها للمحافظة على الموروث الطبيعي وجعله ثروة مستدامة تستفيد منها

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

الاجيال القادمة(الاسكوا ،2002) .ويعد البعد البيئي البعد الثالث من ابعاد التنمية المستدامة ، ويشكل هذا البعد القاعدة الاساس للتنمية المستدامة ، ويفترض أن يأخذ هذا البعد حيزاً في اهتمام المسؤولين من خلال تخصيص باب او بند ضمن بنود الموازنة ولاسيما في الدول النامية ، لقد رفع المهتمون بشؤون البيئة منذ اوئل السبعينات من القرن الماضي شعارات مثل (تنمية بلا تدمير) و (تنمية بيئية) تشير الى ضرورة تحقيق الموائمة بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة (مواردا و تلويثاً) .

وفي اواخر الثمانينيات من القرن الماضي جاءت لجنة برونتلاند بمفهوم التنمية المستدامة أذ لم يعد الأمر هو حماية البيئة بل اصبح يتناول سياسات التنمية واستراتيجاتها وتفاعلاتها المعقدة مع البيئة ، وانطلاقاً من كون التنمية هي عملية الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية لتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية في المجتمعات كافة بهدف تلبية احتياجات الشعوب من غذاء ومسكن وعلاج وتعليم وخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة ، يتطلب تحقيق الأستدامة البيئية باعتبارها نمطاً تنموياً يحافظ على بيئة مستقرة وموثوقة يمكنها توافر الموارد مثل المياه العذبة والطعام والطاقة والهواء النقي وذلك من خلال ادارة البيئة بشكل يضمن الانسجام بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة (تقرير التنمية البشرية الثاني لدولة قطر ،2009 ، ص 10).

4- البعد المؤسسي

أن التحرك تجاه التنمية المستدامة يتطلب ايجاد تركيب مؤسسات متطورة لها القدرة على ايجاد وسائل لتنظيم وصنع القرار بين المؤسسات التقليدية ، وأن المسؤولية المنفردة لمواجهة تحدي التنمية المستدامة يقع على عاتق الدولة(الجلبي ، 2003 ،ص203) .أن التنسيق بين الابعاد الثلاثة السابقة يستلزم بالضرورة وجود مؤسسات كفوءة تعمل على ذلك التنسيق بهدف تحقيق استدامتها ومن هنا يجب ان يتوفر هذا البعد لتحقيق هذا الغرض.

يجب ان تكون سياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة شاملة وتتكامل فيها الأبعاد الأقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية حيثما كان ذلك مناسباً، ان السعي لتحقيق تنمية مستدامة يتطلب تغييراً في السياسات في العديد من القطاعات وضمان الترابط فيما بينهما لكن لسوء الحظ دائماً ماتفسر التنمية المستدامة تفسيراً ضيقاً على انها موضوع بيئي له مدلولاته لدى مجموعة صغيرة من المجتمع في كثير من البلدان أذ يتم أسناد مسؤولية التنمية المستدامة الى وزارات ودوائر ذات مصادر ضئيلة وغير مؤثرة في اوساط الحكومة وهكذا يتم اعاقة العملية الرئيسة لايجاد سياسة تكامل بين الابعاد المختلفة للتنمية المستدامة(الفهداوي ، 2012 ، ص34) .

المحور الثالث
دور السلطات المركزية والمحلية في التنمية المستدامة

اولاً: على المستوى المركزي

إن الحكومة المركزية هي راسمة السياسات وصانعة القرارات حسب ما جاء بالمادة (110) الفقرة (1، 2، 3، 7، 8) من الدستور العراقي (الدستور العراقي عام 2005 ،المادة 110) ومن أهم شروط تحقيق الاستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط تتسم بالشمولية والتكامل بحيث لا تتعارض مع قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة ضمن إطار تكاملي وتناسقي مستدام فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي. والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها هو الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر. كما ويقع على عاتق الجهاز الحكومي العناية بالوضع الداخلي للتنمية، أن يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وتجسيد هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءاً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها(الحسن ، 2011 ، ص11-12).

ثانياً: على المستوى المحلي

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يُقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها. فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات أعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل– تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية ومجالس المحافظات والأقضية التي تصدر يومياً عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية :

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

أ- تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من تأثير الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات والترانزيت وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة، وستكون النتيجة بالتالي الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري، وانخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

ب– الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات ، وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل برامج التدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها.

ت– ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكذلك عقلنة استعمل الموارد وبالتالي تحسين نوعية حياة السكان، خصوصاً وان برامج ومشاريع تدوير النفايات إلى جانب فوائدها البيئية فإنها توفر مئات من فرص العمل الجديدة.

ث– يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضاً الحد من انبعاث غازات كلورفلور الكاربون المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استعمل الموارد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد على تحسين مستويات الصحة العامة للسكان ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية. (S,Brenke1998,p:1-2).

ثالثاً: على مستوى الشراكة بين الحكومة الاتحادية والمحلية:

حدد الدستور مجموعة من الاختصاصات تكون مشتركة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وهي (الدستور، مصدر سبق ذكره، المادة 111-112) :

1- أدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية وان هذا الاختصاص المشترك يرتبط بالادارة فقط ، ولايتعدى الى الملكية لأنها ملك الشعب العراقي وليس لابناء المحافظة وحدهم .
2- رسم السياسات الأستراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز وتشمل الحقول الحالية فقط ولم تشمل الحقول المستقبلية.
3- تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها وطبيعة هذه المصادر قائمة على التوليد والتوزيع ومايتطلبه من موارد مالية ضخمة(الدستور، مصدر سبق ذكره ،المادة 114 الفقرة ثانيا) .
4- رسم سياسة التنمية والتخطيط العام حيث أن فلسفة المشاركة هنا انما تنبع من ضرورة اعتماد اليات التوافق والتنسيق بين التنمية الوطنية والتنمية المحلية من خلال الأستناد على الفعل التخطيطي اللامركزي القائم على التخطيط من الأسفل لرسم خطة تنمية وطنية (الدستور، مصدر سبق ذكره ،المادة 114 الفقرة رابعاً).
5-رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها (الدستور، مصدر سبق ذكره ،المادة 114، الفقرة ثالثاً) .وهذه المهمة بقدر ما تتطلب أصدار القوانين والتشريعات اللازمة ، فأنها في ذات الوقت تعتمد على دور السلطات المحلية في نشر الوعي الاجتماعي البيئي للأنسان ومدى حرصه على نظافة البيئة والتعامل العقلاني مع عناصرها
6-رسم السياسة الصحية العامة (الدستور، مصدر سبق ذكره ،المادة 114، الفقرة خامساً).

المحور الرابع
الاطار النظري للموارد الطبيعية

أولاً: مفهوم الموارد الطبيعية

هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الانسان أو يستخدمها لبناء حضارته. وتعتبر هي كافة العناصر الموجودة في الطبيعة، سواءً في الهواء، أم الماء، أم التربة، أم النباتات، وتعدّ جزءاً من أجزاء الحياة الرئيسيّة، والتي يعتمد عليها الإنسان بشكل مباشر في الحصول على العناصر الأساسيّة الخاصة بالبقاء على قيد الحياة، من طعام، وماء، وهواء، وأُطلق عليها مسمّى طبيعيّة؛ لأنه لا يوجد للإنسان أي دور بوجودها، وخلقها الله تعالى حتى تكون وسائل مساعدة على استمرار الحياة على الكرة الأرضيّة ،وتتراجع الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط والإهمال.وهي تتمثل في الطاقة وعلى راسها البترول وعلى المعادن كالفوسفات والحديد الخام .....الخ وتوزّع أهمية الموارد الطبيعية على النقاط التالية:

1- أساس من أساسات تطوّر الحضارات البشريّة.
2- إنتاج العديد من الموارد المهمّة.
3- ساهمت في تطوير الاقتصاد، وتزويده بكافة العناصر الممكنة.
4- ساعدت على تحسين الدخل، والمستوى المعيشي للأفراد.

وتعتبر هي مواد خام تشكل احتياطياً جاهزاً يستثمر عند الفاقة أو النقص أو الضرورة (الشانمي و الصفار،1985،ص23). أو هي مصادر يستخدمها الأنسان لأشباع حاجاته ورغباته في استغلالها والانتفاع بأنتاجها بوصفها سلعاً نافعة بعد أستخدامها وتحويلها وأستثمارها (الاشعب و صالح ، 1988، ص21).

ثانياً : تصنيف الموارد الطبيعية

تحتوي البيئة الطبيعية ضمن مكوناتها الرئيسة الثلاثة والتي تعرف بالغلاف اليابس والمائي والجوي على مجموعة من الموارد الطبيعية الضرورية للإنسان والكائنات الحية الأخرى وكذلك النظام البيئي. والموارد البيئية الطبيعية هي موارد لا دخل للإنسان في وجودها ونظرا لأهميتها الحيوية واعتماد الإنسان عليها من هنا فهو يؤثر فيها ويتأثر بها أيضا.

لقد صنف الباحثون البيئيون الموارد البيئية الطبيعية إلى ثلاثة أصناف بالاعتماد على نوعيّة مصادرها تندرج في كل واحد منها عدد من الموارد وهي:

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

1- التصنيف التركيبي

هوالتصنيف الذي يهتم بدراسة تركيب الموارد الطبيعيّة، والعوامل، والظروف التي أدّت إلى حدوثها، وتُصنّف المصادر التركيبيّة إلى نوعين ، وهما:

أ- مصادر عضويّة: هي الموارد التي تتكوّن عن طريق تحلّل بقايا الكائنات الحية في طبقات الأرض الداخليّة، كبقايا النباتات، والتي تتحوّل إلى شكل من أشكال الطاقة، مثل: النفط، والفحم الحجريّ.

ب- مصادر غير عضويّة: هي الموارد التي تؤثّر في وجودها مجموعة من العناصر، ولكن لا تُعدّ ذات تكوّن طبيعي رئيس ، بل تعتمد على وجود عوامل أخرى، بفعل التأثير البشري(خضر، 2016).

2- التصنيف المكاني

هو توزيع الموارد الطبيعيّة على أماكن مصادرها، والتي تعتمد على توفّرها، أو ندرتها، وتتكون من ثلاثة أماكن، وهي:

أ- الموارد الطبيعيّة المنتشرة في كل مكان: هي الموارد التي تتوافر في كافة أنحاء الكرة الأرضيّة، والممكن الحصول عليها بسهولة، مثل: الهواء.

ب- الموارد الطبيعيّة التي تنتشر في بعض الأماكن: هي الموارد التي تتوافر في بعض الأماكن في الكرة الأرضيّة، ويتم الحصول عليها عن طريق أدوات خاصة بذلك، مثل: الذهب.

ت- الموارد الطبيعيّة نادرة الوجود: هي الموارد التي يصعب الحصول عليها، وتحتاج إلى بحث طويل عنها، مثل: بعض أنواع المعادن

3- التصنيف الإنتاجي

يعتمد هذا التصنيف على القدرة الإنتاجية الخاصة بالموارد، ويتوزّع على ثلاث مجموعات، وهي:

أ- الموارد الدائمة: هي الموارد التي تتوافر بشكل دائم، ويستطيع الإنسان الحصول عليها دون الحاجة إلى استخدام العديد من الوسائل لتوفيرها، مثل: الطاقة الصادرة من الشمس والهواء والماء .

ب-الموارد المتجدّدة: هي الموارد الطبيعيّة التي تحافظ على وجودها، وخصوصاً في المناطق الطبيعيّة وتشمل الكائنات الحية كالاسماك والغابات والتربة والحيوانات والحشرات وغيرها ولكي تستمر هذه الموارد في التجدد الا ما لانهاية يجب أن يكون معدل أستخدامها مساوي أقل من المعدل التي تجدد به طبيعياً ، وأذا زاد معدل الاستعمال عن معدل التجدد الطبيعي عندئذ تصبح هذه الموارد بعد حد معين في المنطقة الحرجة كما يمكن من خلال الحفاظ على هذه الموارد وتنميتها أن يزداد المتاح والمتوفر منها في المستقبل(العصفور، 2005 ، ص6).

ت-الموارد غير المتجددة: هي الموارد التي تنتهي بانتهاء مصدر وجودها، وتصنف أيضاً بنادرة الوجود، مثل: النفط . وتعتبر من الموارد ذات الرصيد الثابت الذي لايمكن زيادتها خلال أي فترة زمنية وبالتالي فأن عرض هذه الموارد سيكون ثابتاً بالمعنى المادي ولابد أن يأتي الوقت الذي سوف تنضب فيه مثل هذه الموارد عاجلاً ام أجلاً ، مع العلم ان هناك عوامل تؤجل من حدوث ندرة حقيقة في هذه الموارد مثل البحث والاستكشاف وهناك فارق بين هذه الموارد من خلال اطالة فترة نضوب بعضها من خلال اعادة الاستخدام والتدوير وبناءاً على ذلك يمكن تقسيم هذه الموارد الى نوعين وكالاتي(عبد ربه، 2003 ص 102):

1- موارد تفنى بالاستعمال وتستخدم مرة واحدة فقط مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي.

2- موارد يمكن اعادة تدويرها واستعمالها لعدة مرات مثل بعض انواع المعادن وهذا مايساعد في اطالة فترة النضوب .

ثالثاً : استراتيجيات استدامة الموارد:

يعد الحفاظ على رأس مال المجتمع بصوره المختلفة سواء كان رأس مال طبيعي أو بشري أو مادي ،أحد الاسس التي يقوم عليها مفهوم الاستدامة ، وتختلف الاراء في هذا النطاق على درجة الأحلال المفترض وجودها بين هذه الانماط من رأس المال ، وبالتالي درجة اهتمام مفهوم الاستدامة بالحفاظ على رأس المال الطبيعي ، وهذا يعني أن الأستدامة يمكن ان تحدث ولكن بمستويات مختلفة أذ توجد ثلاث استراتيجيات للأستدامة هي (الأستدامة الضعيفة و الاستدامة القوية والاستدامة المنطقية) وهي مستويات تتحدد وفقاً لدرجة التزامها بالحفاظ على رأس المال بأنواعه السابقة المشار اليها .

1- الاستدامة الضعيفة

تزعم حركة الاستدامة الضعيفة بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثل للموارد الحالية أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نفاد الموارد والتلوث. وفي القلب من هذا الخطاب يكمن تفاؤلا ضمنياً يتمثل في الثقة بأن البشر سيجدون حلا لكل مشكلة بيئية تبرز على السطح، كما سيكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما يفترض سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية(S,Brenke مصدر سبق ذكره p:5) ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني.

أن مفهوم الصيغة الضعيفة قد طور على يد الأقتصادي (سولو) وذلك عام 1974 في فهم الشروط اللازمة لأستمرار النمو الاقتصادي في عالم ذات موارد محدودة ، حيث يرى أن الخط المستدام للأقتصاد الوطني هو الخط الذي يسمح لكل جيل في المستقبل بالفرصة نفسها التي حصلت عليها الأجيال السابقة له(القره لوسي،مصدر سبق ذكره،ص67). حيث قام بإدخال عامل التقدم التكنولوجي على النظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي، حيث كانت العملية الإنتاجية تعتمد على ثلاثة عوامل رئيسة، هي العمل ورأس المال والأرض (الموارد الطبيعية).

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

سولو يعد التقدم التكنولوجي (إضافة إلى رأس المال والعمل) هو المصدر الأساس للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. فمن خلال التقدم التكنولوجي يمكن للاقتصاد أن ينمو بشكل مطرد ومستمر حتى وإن لم يحدث أي تغيير في كميات عناصر الإنتاج الأخرى، وذلك عن طريق رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية لعوامل الإنتاج. وعليه لم يعد النمو الاقتصادي مرتبطاً فقط بعوامل الإنتاج التقليدية، بل أصبح مرتبطاً بالتقدم التقني والمعرفي في البلد. وقد طور (هارتويك) عام 1977 منظوراً للاستدامة من خلال الأدخار والأستثمار حيث ساعد بربط مفهموم الصيغة الضعيفة للأستدامة مع نظرية النمو الاقتصادي من خلال (قاعدة هارتويك) وهي ان تحدد مقدار الجزء من ايرادات بيع المورد الناضب الذي يجب ان يذخره ويستثمره مالك المورد الناضب في تكوين رأس المال الحقيقي (مباني ، مكائن ، معدات ، طرق ، ومخزون المعرفة الى اخر قائمة رأس المال الحقيقي بنوعيه البشري والمادي) التي تنتج سلع وخدمات مستدامة تكفي لان تعوض المجتمع عن ايرادات المورد الناضب بحيث لا ينقص مستوى معيشة المجتمع (بجميع الاجيال الحالية والقادمة) بعد نضوب المورد(صالح ، سيناروهات تنموية، المحاضرة رقم (5)، 2017).

2- الاستدامة القوية

ينظر في هذا المستوى الى أن مكونات رأس المال المختلفة تكون مكملة لبعضها البعض وليست بدائل ، فرأس المال البشري لايكون بديلاً للخدمات الحيوية التي توفرها الأنظمة البيئية بل يكون مكمل له(القريشي، 2011 ص362) ، لذا يجب الحفاظ على انواع رأس المال كافة مع افتراض التكامل بين هذه الانواع من رؤوس الاموال وبالتالي فأن تحقيق هذا المستوى من الاستدامة يتطلب الحفاظ على كل انواع رأس المال المختلفة عند مستواها الأصلي وذلك من خلال استعمال العوائد الناتجة عن استخدام نمط معين من رأس المال لتنمية وتطوير نفس النمط من رأس المال (عبد ربه، مصدر سبق ذكره ص224).

3- الأستدامة المنطقية

تفترض صيغة الاستدامة المنطقية وجود امكانية احلال بين رأس المال الطبيعي ورأس المال المادي المصنوع من قبل الأنسان كما في الاستدامة الضعيفة ، ولكنه يحدد ذلك بضرورة تحديد ومراعاة المستويات الحرجة لكل نوع من انواع رأس المال ، والتي يؤدي تجاوزها الى ظهور مشكلة عدم القدرة على الاحلال فضلاً الى التأثير السلبي على التوازن البيئي ومن ثم التأثير سلباً على امكانية الاجيال اللاحقة في تلبية متطلباتها بصورة تمكنها من العيش حياة حرة كريمة ، ويعني ان هذه الصيغة تتطلب الحفاظ على رأس المال الكلي عند المستوى الاصلي له فضلاً عن الاهتمام بكل انماط رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري والحفاظ على النظم البيئية ولاسيما بما يتعلق بالمستويات الحرجة لكل منهما(محمد ،2015، ص37) .

المحور الخامس

الجانب العملي

(تحليل البيئة الخارجية والداخلية لواقع الموارد الصناعية في محافظة صلاح الدين كخطوةٍ اساسية لأعتماد استراتيجية ناجعة)

اولاً : تحليل الواقع الأقتصادي لموارد القطاع الصناعي لمحافظة صلاح الدين

لا يختلف القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين بشكل كبير عنه في المحافظات الأخرى في العراق، حيث أن التوجه الاقتصادي في العراق في القرن السابق وبداية القرن الحالي كان توجهاً اقتصادياً يعتمد على قيادة القطاع العام للقطاع الخاص. إن القطاع الصناعي واحد من القطاعات الرئيسية المهمة في استيعاب الأيدي العاملة وتحقيق الإيرادات واستغلال الموارد المتاحة في محافظة صلاح الدين، بما يخدم تنمية المحافظة في شتى المجالات الزراعية والإنشائية والبنية التحتية والتجارة والنقل والمواصلات، كونه يشترك ويسهم في تفعيل دور كل هذا القطاعات وارتباطها ارتباطاً وثيقاً ومهماً فيه .أتصف عمل القطاع الصناعي الخاص في محافظة صلاح الدين بتدني مستوى الإنتاج وسوء نوعيته وعجزه عن مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية بل وانعزاله عنها، بسبب السياسات الاقتصادية العشوائية غير المخططة، وقد عزز من تراجع أداء هذا القطاع الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود والوضع الأمني غير المستقر والبيئة الإقتصادية غير المواتية والإغراق السلعي الذي تعرضت له السوق العراقية، وانعدام القروض الصناعية اللازمة لتطوير المصانع الخاصة وعدم إدخال التكنولوجيا المتطورة، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المتوفرة في الأسواق المحلية ورداءة نوعيتها، وكذلك الغش الصناعي وضعف فاعلية الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والإجراءات الروتينية عند تسجيل الشركات، كل ذلك أدى إلى غياب واضح لدور القطاع الصناعي الخاص في التنمية الاقتصادية وفي تطور محافظة صلاح الدين وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتخلف التكنولوجيا التي يستعملها هذا القطاع ورداءة نوعية الإنتاج الصناعي وعجزه التام عن القدرة على تصنيع العديد من السلع الصناعية.

ثانياً :الامكانات الصناعية لمحافظة صلاح الدين

1- المنشآت الصناعية :

القسم الأول : المنشآت الصناعية الكبرى (دائرة الاحصاء والمعلومات، 2011):

تم تصنيف المنشآت أو الشركات الصناعية ضمن هذا القسم وفق قواعد معده من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي /الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ مديرية الإحصاء الصناعي والتي يكون فيها عدد

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

العاملين أكثر من 29 موظف أو عامل سواء كانت قطاع عام أو مختلط أو خاص. وتوجد في محافظة صلاح الدين العديد منها أبرزها:

ت	الاسم	الحالة	العائدية	ت	الاسم	الحالة	العائدية
1	شركة مصافي الشمال في بيجي	متوقف	حكومي	11	شركة ألبان تكريت	متوقف	حكومي
2	شركة الاسمدة الشمالية في بيجي.	متوقف	حكومي	12	شركة انتاج الطاقة الكهربائية في بيجي	متوقف	حكومي
3	شركة انتاج الادوية والمستلزمات الطبية في سامراء.	يعمل	حكومي	13	شركة الزيوت النباتية في بيجي	متوقف	حكومي
4	معمل ادوية دجلة في سامراء.	يعمل	حكومي	14	معمل ادوية اسوار الخليج في سامراء	يعمل	حكومي
5	شركة بورك الرشيد في تكريت.	متوقف	حكومي	15	معمل اسفلت تكريت في تكريت	يعمل	حكومي
6	معمل اسفلت سامراء.	يعمل	حكومي	16	معمل طابوق ابو الحيل في سامراء	متوقف	قطاع خاص
7	معمل طابوق الفارس في الدجيل .	متوقف	قطاع خاص	17	معمل اسفلت المتوكل في سامراء	يعمل	قطاع خاص
8	معمل اسفلت الفهد في بيجي .	متوقف	قطاع خاص	18	معمل اسفلت القصر العباسي في بيجي .	متوقف	قطاع خاص
9	معمل اسفلت ابو حمزة في تكريت.	متوقف	قطاع خاص	19	معمل اسفلت شموع الاعمار في الشرقاط .	متوقف	قطاع خاص
10	معمل اسفلت مسيحلي في الشرقاط .	متوقف	قطاع خاص	20	شركة تعليب بلد	متوقف	قطاع خاص

وغيرها من المشاريع القيادية في المجال الصناعي في المحافظة التي يبلغ عددها (48) منشأة تعمل منها (45) منشأة وتشغل (25124) عامل وموظف حسب اخر احصائية لعام 2010 اما في الوقت الحاضر فأغلب المنشأت متوقفة.

القسم الثاني : المنشآت الصناعية المتوسطة

وهي المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين يتراوح بين (9-29) عامل أو موظف ، وهذه تشمل: معامل إنتاج الجص، ومقالع الحصى والرمل، ومعامل إنتاج الكاشي بمختلف أنواعه والشتايكر، ومعامل إنتاج البلوك الفني والتي تنتشر بشكل كبير في محافظة صلاح الدين نظراً لتوفر ورخص المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وذلك لكون (95%) من هذه المواد هي متوفرة في المحافظة، ويسوق الإنتاج إلى المحافظات المجاورة (بغداد وديالى وكركوك والموصل)، إضافة إلى معامل الثلج، ومعامل إنتاج المياه المعدنية، ومعامل إنتاج الخزانات وعمل الحاويات الكبيرة (بودي قلاب مايلر لسيارات الحمل)، ومعامل إنتاج الكونكريت والبايات، ومعامل إنتاج الأعمدة الكهربائية ، ويعمل في هذا المجال (12500) عامل أو موظف، وان عدد المنشات حسب اخر احصائية لدائرة الإحصاء والمعلومات في محافظة صلاح الدين، في شهر تشرين الثاني 2010 هي (145) منشأة (12) منها متوقفة أما الان فاغلب المنشأت متوقفة .

القسم الثالث : المنشآت الصناعية الصغيرة:

وهي وحدات صناعية صغيرة يتراوح عدد العاملين فيها (1-8)عامل، ويبلغ عددها حوالي (1500) وحدة تتوزع على مناطق صناعية محددة من قبل البلدية في القضاء او الناحية. وتشمل صيانة السيارات والآليات الثقيلة والكبيرة، ومحلات لف المضخات والمولدات ومكائن طحن الحبوب وإنتاج الأكياس البلاستيكية والنايلون ومحلات تصليح المدافيء النفطية والمكيفات والادوات الكهربائية ومحلات الخياطة والاسكافية ومعامل الراشي والخراطة وجرخ الكرنكات ووحدات انتاج الفخار والملح وصبغ السيارات والحدادة والنجارة بمختلف انواعها، والمطابع وصناعة الايس كريم وكبس الصوندات وانتاجها وحدادة صدر السيارات ووحدات تنقية البذور الاهلية(دائرة الاحصاء والمعلومات،مصدر سبق ذكره، 2011).

2- الموارد المعدنية

توجد في محافظة صلاح الدين عدد من الموارد المعدنية التي تدخل في صناعات عديدة وهي الحصى والرمل والجبسم الثانوي والاولي والملح والكبريت تتوزع في مواقع مختلفة من المحافظة وثبتت فيها احتياطات من هذه المواد ومواقع اخرى تمثل شواهد على وجود هذه الترسبات كمناطق مشجعة للاستثمار ومؤشرة على الخارطة الجيولوجية الاقتصادية لمحافظة صلاح الدين والمبينة ادناه مع التقرير واهم هذه المواقع هي(هيئة المسح الجيلوجي، 2008، ص2) :

- **الترسبات الجبسية**

توجد في منطقة سليمان بك التابعة الى ناحية سلمان بيك- قضاء طوزخورماتو في محافظة صلاح الدين ترسبات جبسية وتبعد هذه الترسبات الجبسية في هذه المنطقة مسافة (5) كم شرق الناحية ومسافة (6) كم جنوب شرق القضاء وتنحصر بالاحداثيات التالية :- خطوط الطول 471.200_ 472.200 خطوط العرض 3854.000 -3855.000

حيث اثبتت التحاليل الكيميائية لنماذج الصخور الجبسية لمنطقة سليمان بك صلاحية هذه الترسبات لصناعة الجص الفني وبلغ الاحتياطي الكلي في هذه المنطقة وللطبقات الجبسية الاولى الى التاسعة وكما يأتي :

= 10,087,200 م٣ . =21,637,044 طن .

وتتوافر أيضاً في موقع عين النخيلة ترسبات الجبسم الاولي وتبعد هذه الترسبات 43 كم الى الشمال الشرقي من المحافظة وتقع على الجهة اليمنى من الطريق العام المتجه من تكريت الى كركوك وتنحصر بالاحداثيات التالية:

خطوط الطول 404.4-405.3 خطوط العرض 3858.8-3859.6

تعود الترسبات الجبسية من هذه المنطقة الى تكوين الفارس الاسفل (المايوسين المتوسط) تتالف طبقة الغطاء من اطيان تحتوي على جبسم ثانوي التكوين اما الطبقة الصناعية فهي تتالف من طبقتين الطبقة الجبسية الاولى وهي رمادية اللون صلبة يصل معدل سمكها الى 8.7 م .اما الطبقة الجبسية الثانية فهي بيضاء اللون الى رمادي فاتح متماسكة تحتوي على

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

مارل وعدسات من حجر الكلس يصل معدل سمكها الى 8.0 م ويعلو الطبقة الجبسية الثانية طبقة طينية مكونة من المارل وحجر الكلس اما المعدل العام للتحليل النوعي للجبس ولكلا الطبقتين الاولى والثانية :

ان نوعية الجبسم في هذه المنطقة مطابقة للمواصفات لتنصيع الجص لكلا الطبقتين وبلغ الاحتياطي الاجمالي لطبقتي الجبسم الاولى والثانية حوالي :

= 8,765,655 طن موزعة كما يأتي:

- احتياطي الطبقة الجبسية الاولى =4,084,896 طن .- احتياطي الطبقة الجبسية الثانية =4,671,769 طن .

وفي منطقة استبلات التابعة الى قضاء بلد توجد ترسبات من طبقة من الجبس الثانوي والحاوي على حصى ورمال واطيان ملتصقة بالمادة الجبسية ويلي الطبقة الجبسية الثانوية ترسبات حصوية رملية تحتوي على اطيان الجزء العلوي منها وتتميز باحتواءه على نسبة عالية من الجبس الثانوي وتغطي هذه الترسبات طبقة سطحية من التراب او الاطيان الهشة وتتخلل الطبقة الجبسية احيانا عدسات من المواد الطينية الرملية الحاوية على نسب ضئيلة من الجبس وتعود الترسبات في هذه المنطقة الى تكوينات حديثة وتم حساب الاحتياطي للمواد الجبسية والمواد الحصوية كل على حدة وكما يأتي :

- احتياطي من مواد جبسية يحتوي على اكثر من 30% كبريتات =10,530,000 طن .
- احتياطي من مواد جبسية يحتوي على 30 % كبريتات = 10,696,000 طن .
- مواد حصوية تحتوي اقل من 1% كبريتات . بعد الغسل = 4,025,000 م^3 .

- **كبريتات الصوديوم**

تقع ترسبات كبريتات الصوديوم الطبيعية على مسافة (30) كم الى الشمال الشرقي من مدينة سامراء وان الاحتياطي يتجاوز (20) مليون من طن كبريتات الصوديوم وان هناك حاجة ملحة لهذه المادة مع امكانية تصديرها.

- **الكبريت الحر**

تقع حقول الكبريت بين شمال محافظة صلاح الدين و جنوب شرق نينوى في تراكيب (المشراق واللزاكة ومكحول) وتبعد حوالي 200كم شمال بغداد ، ويظهر الكبريت على شكل اعشاش وحزم من الكالسايت ومواد قيرية في نحو (15) تركيب قبابي والاحتياطات المثبتة تقدر بـ(600) مليون طن من الكبريت الحر (60%) قابل للاستخراج بطريقة فراش ، وان الانتاج الحالي لايتجاوز واحد مليون طن سنوياً ، وهناك علاقة كبيرة بين الكبريت والفوسفات حيث كلما ازداد الطلب على الاسمدة الفوسفاتية ازداد الطلب على الكبريت. وايضا هناك في منطقة الفتحة على بعد 220 كم شمال بغداد تقع الترسبات الكبريتية بالاحداثيات التالية : خطوط الطول 30،-5,35 /15،-01، 35 خطوط العرض 00،-36، 00/43،-28، 43

- وبلغ الاحتياطي للترسبات الكبريتية في هذه المنطقة (47) مليون طن(هيئة المسح الجيولوجي ، 2014) .

- **الترسبات الحصوية الرملية (هيئة المسح الجيلوجي ، مصدر سبق ذكره ،2008ص3-4-5):**

توجد ترسبات حصوية ورملية في وادي آق صو في قضاء طوزخورماتو في محافظة صلاح الدين ويقاطع الطريق العام كركوك – طوزخورماتو بجسر يمثل طوله عرض الوادي كمعدل عام ، ويبعد 74 كم جنوب محافظة كركوك وتتحدد المنطقة بالاحداثيات التالية :خطوط الطول 455.000-467.500 خطوط العرض 3850.000-3859.000 ترسبات هذه المنطقة حديثة التكوين تتكون من الجلاميد ،الحصى والرمل .الطين . ويغطى سطح الوادي رواسب حصوية رملية على طول الوادي وغالبية هذه الرواسب مكشوفة. اظهرت التحاليل الكيميائية انخفاض نسبة الكبريتات والاملاح المذابة اما نسبة الطين فهي عالية في الرمل وفي بعض المواقع ظهرت نسبة الاطيان عالية. وبلغ الاحتياطي الاجمالي في وادي (آق صو) حوالي 41.988.820 م3 ويشكل الرمل نسبة تصل الى 24% .

وفي منطقة النباعي مسافة 48 كم عن مدينة بغداد والى الجهة الشمالية منها حيث تقع على الجهة اليسرى من الطريق العام بغداد – بلد وترتبط بواسطة طريق فرعي طوله (13) كم وتنحصر بخطوط الطول والعرض التالية :

خطوط الطول "55 ¯15 º44 / "55 ¯20 º44 خطوط العرض"30 ¯52 º33 / "30 ¯7 º33

تعود الترسبات الحصوية الرملية في هذه المنطقة الى التكوينات الحديثة، وتتالف الطبقة الصناعية من الحصى والرمل والاطيان ، تصل نسبة الحصى (75%-70%) ونسبة الرمل (15-20%) ونسبة الاطيان (5-15%) ويبلغ معدل سمك الطبقة الحصوية الرملية في المنطقة الاولى (4.0) م و (2.0) م في المنطقة الثانية . اما الاحتياطي الكلي فيبلغ :

= 955.7 مليون م^3 للحصى .

= 67.7 مليون م^3 للرمل .

- **الترسبات الملحية (هيئة المسح الجيلوجي، مصدر سبق ذكره . 2008 ص-6-7-8-9)**

❖ مملحة الخليفة تقع على بعد41 كم شمال شرق تكريت والمملحة عبارة عن احواض اصطناعية مساحة كل حوض تتراوح مابين (1-16) م2 ومساحة الاحواض تبلغ 90 الف م2 وتقع المملحة في قعر احد الوديان الوافدة من سفح جبل حمرين الجنوبي وان مصدر الملح هو الطبقات الملحية العائدة لتكوين الفارس الاسفل وتتحدد بالاحداثيات التالية : 3851 -3849 خطوط الطول 392-395خطوط العرض .

❖ مملحة الشارع وتقع على بعد 35 كم شمال شرق مدينة سامراء وهي عبارة عن منخفض طوله 20 كم وعرضه من (4-5) كم ويعتبر هذا المنخفض مستودعا جيدا لمياه الامطار التي تسقط على المنطقة وعند حدوث عملية التبخر تتكون هذه القشرة من كبريتات وكلوريد الصوديوم .هذه الترسبات الطبيعية عبارة عن خليط من الاطيان والرمال وبلورات الكلوبرايت وهي (عبارة

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

عن مركب من كبريتات الصوديوم وكبريتات الكالسيوم).تم اجراء الدراسات الجيولوجية ثم المختبرية والريادية واثبتت هذه الدراسات ان هذه الترسبات صالحة لانتاج كبريتات الصوديوم وتم انشاء وحدة ريادية في موقع الترسبات لانتاج كبريتات الصوديوم من قبل الشركة.والاحتياطات المتوفرة من كبريتات الصوديوم كبيرة تكفي صناعات بطاقة عالية لعقود عديدة من الزمن.

- ❖ مملحة طوزخورماتو:ان مملحة طوزخورماتو الواقعة في محافظة صلاح الدين وعلى بعد 35 كم جنوب كركوك ، تتالف من مجموعة الأحواض الاصطناعية وهذه الاحواض مبطنة بالسمنت ويتم تغذيتها بالماء المالح بواسطة ينبوع ملحي حيث تتعرض هذه الاحواض الى اشعة الشمس فهي احواض تبخير شمسية ، وتتحدد المنطقة بالاحداثيات التالية:

خطوط الطول 3862,000 خطوط العرض 468,000

3- الموارد النفطية والغازية

تمتلك محافظة صلاح الدين ثروة نفطية وغازية عالية موزعة في جميع ارجاء المحافظة وغير مستغلة بشكل صحيح والسبب يعود الى تدهور الوضع الامني الذي مرت به المحافظة بعد عام 2003 واستفحال الارهاب وان جميع الحقول النفطية الاربعة الأن متوقفة نتيجة تعرضها للتخريب من قبل عصابات داعش الارهابية (حسب المعلومات التي حصلت عليها من خلال لقائي بمهندسي شركة نفط الوسط بتاريخ 2017/10/11 وموظفي شركة توزيع المنتجات النفطية في صلاح الدين) .

- **حقل عجيل**

تبلغ مساحة الحقل (1250) كم مربع اي بطول (50) كم وعرض (25) كم يمتد من منطقة الفتحة شمالاً الى معمل جص الرشيد جنوباً على طريق كركوك – تكريت . عام 2003 كان عدد الابار في حقل عجيل (82) بئر وبعد عام 2010 باشرت شركة الحفر العراقية بحفر الابار وتطوير حقل عجيل حتى وصل عدد الابار الى (91) بئر نفطي وحقل واحد غازي وتم تطوير الحقل وتشغيل الابار وكان انتاج الحقل يصل الى 35 الف برميل يومياً بالاضافة الى تغذية محطة كهرباء ملا عبدالله بالغاز . وعدد الابار المنتجة لغاية 2014/6/10 هي (79) بئر ويوجد في الحقل اربع مجمعات نفطية ومجمع غازي واحد .

- **حقل حمرين**

وهو مجموعة ابار حديثة تقع على سلسلة جبال حمرين ويبلغ طول الحقل 15كم ويتخللها طريق مبلط يبدا من طريق تكريت – كركوك وينتهي قرب طريق ابو ساجية القريب من حقل عجيل ، ويحتوي الحقل عام 2003على (16) بئر وبعد تطوير الحقل عام 2010 اصبح (35) بئر منجزة وقيد الانجاز علماً ان الابار حديثة ولم يتم ربط او تشغيل اي بئر منهم وذلك لكون ابار الحقل قيد الانجاز لغاية احداث 2014/6/10 .

- **حقل علاس**

يقع حقل علاس في سلسلة جبال حمرين ويبدا من طريق تكريت – كركوك وباتجاه منطقة الزركة وبطول 38 كم وان الحقل عبارة عن منطقة جبلية وعرة كثيرة التلال والوديان ، ويحتوي الحقل على (10) بئر وتم تطوير الحقل ايضاً عام 2010 ليصبح (72) بئر نفطي وبئر غازي وبئر مراقبة و2بئر ماء ، واخر انتاج الحقل قبل احداث 2014/6/10 هي 10 الف برميل يومياً لكون الحقل حديث وقد تم ربط 11 بئر فقط من أصل 72 بئر وقد صممت منشات الانتاج لانتاج (100) الف برميل يومياً .

- **حقل نفط بلد**

ويقع هذا الحقل في قضاء بلد وتحديداً في منطقة محطة بلد بالقرب من الشارع الرئيسي الرابط بين العاصمة بغداد وقضاء سامراء ويتكون هذا الحقل من 9ابار نفطية خمسة منها تعمل واربعة منها مغطاة بغطاء كونكريتي وان معدل انتاج النفط الخام من حقل نفط بلد يقدر ب(3500) برميل يومياً وان هذا الحقل تابع الى نفط الشمال وتم تدميره عام 2006 من قبل تنظيم القاعدة الارهابي وهو حالياً متوقف عن العمل بسبب الظرف الامني وعدم جودة منتجه.

المحور السادس

التخطيط الأستراتيجي لموارد القطاع السياحي لمحافظة صلاح الدين وصولاً الى خياراتٍ أستراتيجية مُستدامة

تمهيد :

سيتناول هذا المحور تحليل لواقع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين بأستخدام مصفوفة SWOC ومصفوفة تحليل TOWS من خلال حصر النقاط الواردة في تحليل البيئة الخارجية والداخلية لهذا الواقع والهدف هو ترجمة وتقييم هذا التحليل واستخدامه بعد ذلك في تبني خيار استراتيجي مستدام.

أولاً : التحليل الأستراتيجي Strengths. Weaknesse . Opportunities. Challenge SWOC

قبل البدء بصياغة الأستراتيجية تقوم الأدارة الأستراتيجية بالتحليل الاستراتيجي الواقعي لقوى البيئة المحيطة بواقع كل مورد وذلك لاهميته وتأثيره على اختيار نوع الاستراتيجية الملائمة، فهو مجموعة من الادوات التي تستخدم في تشخيص مدى التغير الحاصل في البيئة الخارجية (الفرص والتحديات) من اجل السيطرة على البيئة الداخلية (القوة والضعف) بالشكل الذي يمكن من تحقيق العلاقة الايجابية بين التحليل الاستراتيجي وتحديد الاستراتيجية المطلوبة (الدوري، 2007 ص 83). اخذين بنظر الاعتبار ان يشمل التحليل رصد مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية المؤثرة في البيئة الخارجية والعوامل الادارية والموارد البشرية والمالية وثقافة المنظمة بالنسبة للبيئة الداخلية . وكيفية الاستفادة مما ورد في تحليل SOWC لواقع المورد عبر تحويل النقاط الواردة في البيئة الخارجية (الفرص والتحديات) والبيئة الداخلية (القوة والضعف) وبما يساعد في تحديد الموقف الاستراتيجي من خلال ممازجة عناصر البيئة الخارجية مع عناصر البيئة

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

الداخلية عبرعملية تفاعل وتشابك ينجم عنها استراتيجيات ذات الصلة ويصار بعدها الى تبني واحدة منها وبناء استراتيجية مقترحة تتطابق معها كما هو مبين في الجدول (12) .

1- تحليل البيئة الخارجية لواقع الموارد الصناعية :

أ- التحديات

- الجانب الامني .
- البيئة التشريعية والقانونية غير المناسبة .
- منافسة المنتجات المستوردة .
- ارتفاع أسعار الضرائب تؤدي الضرائب المرتفعة على القطاع الصناعي إلى تآكل رأس المال نتيجة دفع الضرائب العالية جدا والتهرب من دفع الضرائب .
- عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق .
- تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة.
- غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية فغالبا ما يتم إحالة العقود والمقاولات إلى شركات صناعية محلية حديثة التأسيس أو إلى شركات أجنبية لا تزيد جودة عملها على الشركات المحلية. ويعود السبب الرئيس لهذه المشكلة إلى الفساد المالي والإداري المستشري في العراق بصورة عامة وهو.
- نقاط التفتيش حيث يعاني الصناعيون من مضايقات عند نقاط التفتيش، وفي بعض الأحيان لا يسمح لهم بإدخال بعض المواد. ويعود السبب إلى ضعف التنسيق بين القوات الأمنية المتواجدة مع التجار والصناعيين في المنطقة.
- ايجار الاراضي من الدولة إن اغلب المعامل القديمة قامت باستئجار الأراضي من الدولة وبعقود طويلة الأمد، والمشكلة أن الدولة قد تسحب هذه الأراضي وتحيلها إلى رجال أعمال آخرين عن طريق المزايدة، علما أن المعامل ما زالت تعمل بصورة جيدة، وسبب ذلك هو الالتزام بالقوانين القديمة وعدم محاولة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الكبيرة في المحافظة.

ب- الفرص

أن امام القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين حزمة من الفرص الثمينة السانحة التي تلوح في الافق،التي سيكون من شأن انتزاعها واستغلالها اهمية كبيرة في تحقيق تنمية القطاع الصناعي ويمكن تلخيص هذه الفرص في :

- التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة .
- وجود الايدي العاملة .
- وجود الرغبة لدى عدد كبير من المستثمرين الذين يرومون استثمار أموالهم في هذا القطاع .
- وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص .
- الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين يساعد في جذب الكفاءات العلمية والقدرات الفنية المتخصصة وتشجيعها على بناء وإدارة مراكز متطورة للتقنيات الصناعية العالية ومناطق وحاضنات تقنية.

2- تحليل البيئة الداخلية لواقع الموارد الصناعية :

أ-نقاط القوة :

أن لواقع الموارد الصناعية عدداً لابأس به من نقاط القوة التي تسهل وتتيح التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة وتتجسد في :

- وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار.
- وجود موارد نفطية وغازية .
- وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في محافظة صلاح الدين مع إمكانيات التوسع في النشاطات الصناعية المتنوعة مثل :
  - الصناعات التي لها أرتباط مباشر بالمورد النفطي مثل الصناعات البتروكيميائية وصناعة تصفية النفط والغاز.
  - الصناعات الغذائية المرتبطة بالمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية .
  - الصناعات ذات الأرتباط الخلفي بالموارد المعدنية مثل الأسمنت والجص والكبريت وغيرها .

ب- نقاط الضعف

على الرغم من نقاط القوة الموجودة في واقع الموارد الصناعية الا انها تعاني من بعض نقاط الضعف وهي :

- انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة إذ تعتمد المصانع على الكهرباء بدرجة أساس لتمشية أعمالها وهي بذلك تختلف عن المشاريع التجارية الصغيرة، ويعد ضعف البنى التحتية في العراق بصورة عامة من المعوقات الكبيرة للعديد من القطاعات ومنها القطاع الصناعي، سيما وانه يعتمد وبصورة كبيرة على الكهرباء في عمله.
- نقص الوقود وإرتفاع أسعاره .
- تقادم التكنولوجيا المستعملة إذ تحتاج جميع المعامل القديمة لاستيراد مواد أولية أو خطوط إنتاج حديثة إضافية، واهم ما يعيق أصحابها هو التعرفة الكمركية التي تُفرض على المواد الخام التي يستوردها القطاع الصناعي اللازمة للتصنيع بنسب مرتفعة

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج التي تدخل كمادة أساسية في التصنيع بصورة تجعل من الصعوبة على صاحب المصنع الاستمرار بعمله أو تطويره أو القدرة على منافسة السلع المستوردة.

- عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية .
- غياب الدعم المالي الحكومي.
- تردي نوعية المنتج المحلي إذ حصل تردي نوعي لبعض المنتجات المحلية في الآونة الأخيرة مما اضعف حظوظها في المنافسة مع المنتجات المستوردة من الأسواق العالمية، خاصة وان اغلب المستهلكين في الوقت الحاضر أصبحوا يركزون على الجودة إذ يبحثون عن المنتجات التي تحمل علامة الجودة ISO ،ويعود السبب الرئيس لهذه المشكلة هو عدم فعالية جهاز السيطرة النوعية في العراق وضعف في جهازه الرقابي .إن حجم المنافسة الكبير الذي شهدته المحافظة مؤخرا جعل من المنافسة أمراً صعباً، لاسيما مع نمو جودة المنتجات الأجنبية على جميع الاصعدة وعدم وجود الإمكانية التقنية لمنافستها، لذلك يحتاج السوق المحلي إلى دعم توفير التقنيات الحديثة في الإنتاج والتي تسهم في تقليل الكلفة وزيادة جودة المنتجات من اجل المنافسة مع الأسواق العالمية.
- ارتفاع أسعار المنتجات المحلية على الرغم من تردي جودة بعض المنتجات المحلية إلا أن بعضها الآخر ما زال يحافظ على المنافسة مع المنتجات المستوردة، ولكن تكمن المشكلة في عدم وجود رقابة كمركية جيدة وفعالة على المنتجات الأجنبية المستوردة مما يجعلها ارخص سعراً في السوق المحلية، فعلى سبيل المثال المعامل الأهلية لإنتاج الجص والبورك تستطيع أن تنافس المنتجات المستوردة.
- وبعد الأنتهاء من أجراء التحليل الأستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية لواقع الموارد الصناعية لمحافظة صلاح الدين يمكن عرض ذلك وبشكل مختصر ضمن جدول مصفوفة Sowc مع التأثير النسبي لكل نقطة وكالأتي:

ولتحليل البيئة الداخلية والخارجية لموارد القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين فقد تم أعتماد الاتي :

1- المقابلة المباشرة لعدد من المختصين في الدوائر ذات العلاقة في محافظة صلاح الدين وكانت المقابلة وفقاً لقائمة تتضمن أربع جداول تحتوي على مجموعة مستقاة من واقع القطاع الزراعي الذي تم ذكره في هذه الفقرة ، وذلك بهدف الوصول الى فحص وافي للبيئة الخارجية والداخلية المتمثلة بالفرص والتحديات وعوامل القوة والضعف .

2- أعتماد الوسط الحسابي البسيط لناتج حقلي التأثير والاهمية النسبية التي تم الحصول عليها من عينة البحث ، ومن ثم أحتساب التأثير النسبي لمعرفة وزن كل عامل وتأثيرة في تحقيق أهداف القطاع الصناعي . والذي يمثل حاصل ضرب التأثير في الاهمية النسبية وكانت النتائج مبينة كما في الجداول (8) و(9) و(10) و(11) ،حيث تم التوصل الى هذه النتائج من خلال (متوسط التأثير للعينات الستة × متوسط الاهمية النسبية للعينات الستة = التأثير النسبي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات) .اما النتائج التي ظهرت في الجدول (13) فمن خلال :

أ- الفرص× القوة÷100= استراتيجية هجومية
ب- الفرص × الضعف÷100= استراتيجية علاجية
ت- التحديات × القوة ÷100= استراتيجية دفاعية
ث- التحديات × الضعف ÷100= استراتيجية انكماشية

جدول (7)
مصفوفة SOWC للموارد الصناعية

	نقاط القوة	التأثير النسبي	نقاط الضعف	التأثير النسبي
البيئة الداخلية	وجود موارد نفطية وغازية	21,12	انقطاع التيار الكهربائي	8.34
	وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار	23.75	نقص الوقود وإرتفاع أسعاره	3.46
	وجود العديد من المصانع	13.29	تقادم التكنولوجية المستخدمة	13.56
			عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية	13.33
			غياب الدعم المالي الحكومي	4.97
			تردي نوعية المنتج المحلي	8.82
			ارتفاع أسعار المنتجات المحلية	4.26
	المجموع	58.16	المجموع	56.73
	الفرص	التأثير النسبي	التحديات	التأثير النسبي
البيئة الخارجية	التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة .	6.7	الجانب الامني	17.1
	وجود الايدي العاملة.	13.2	البيئة التشريعية والقانونية	7.7
	وجود رغبة للاستثمار .	14.8	منافسة المنتجات المستوردة	6.3
	وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها .	11.7	ارتفاع أسعار الضرائب	3.0
	الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين .	19.3	عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق	12.0
			تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة	6.3
			غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية .	14.9
			نقاط التفتيش .	2.9
			ايجار الاراضي من الدولة .	1.7
	المجموع	65.7		71.8

تم اعداد النقاط الواردة في مصفوفة swoc للموارد الصناعية بجهود الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

1- الدوري ، مصدر سبق ذكره ،ص 156-157.
2- أجندة أعمال محافظة صلاح الدين عام 2011.
3- هيئة المسح الجيلوجي العراقية .
4- وزارة النفط /شركة توزيع المنتجات النفطية في صلاح الدين .
5- وزارة النفط / شركة نفط الوسط .
6- راجع الملاحق (1) ،(2)،(3)،(4)،(5)،(6) .

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

جدول (8)
عوامل القوة التي تتمتع بها موارد القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل القوة الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	وجود موارد نفطية وغازية	60.3	0.35	21.12
2	وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار	63.3	0.38	23.75
3	وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في محافظة صلاح الدين مع إمكانيات صلاح الدين الهائلة للتوسع في النشاطات الصناعية.	48.3	0.28	13.29
	النتيجة الأجمالية		1.00	58.16

جدول (9)
عوامل الضعف التي يعاني منها القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل الضعف الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة	57.5	0.15	8.34
2	نقص الوقود وإرتفاع أسعاره	35.8	0.10	3.46
3	تقادم التكنولوجية المستخدمة	66.7	0.20	13.56
4	عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية	68.3	0.20	13.33
5	غياب الدعم المالي الحكومي	45.8	0.11	4.97
6	تردي نوعية المنتج المحلي	57.5	0.15	8.82
7	ارتفاع أسعار المنتجات المحلية على الرغم من تردي جودة بعض المنتجات المحلية	43.3	0.10	4.26
	النتيجة الأجمالية		1.00	56.73

جدول (10)
الفرص التي يمكن أغتنامها

ت	الظروف الخارجية المؤاتية والملائمة	التأثير (100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة	51	0.13	6.7
2	وجود الايدي العاملة	63.5	0.21	13.2
3	وجود رغبة للاستثمار في هذا القطاع	63.8	0.23	14.8
4	وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص .	63.7	0.18	11.7
5	الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين	78.8	0.25	19.3
	النتيجة الأجمالية		1.00	65.7

جدول (11)
التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	الظروف الخارجية غير المؤاتية وغير الملائمة	التأثير (100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	الجانب الامني.	81.3	0.21	17.1
2	البيئة التشريعية والقانونية غير المناسبة.	69.8	0.11	7.7
3	منافسة المنتجات المستوردة.	68.8	0.09	6.3
4	ارتفاع أسعار الضرائب تؤدي الضرائب المرتفعة على القطاع الصناعي إلى تاكل رأس المال نتيجة دفع الضرائب العالية جدا .	49.8	0.06	3.0
5	عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق	79.7	0.15	12.0
6	تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة	61.0	0.10	6.3
7	غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية حيث غالبا ما يتم إحالة العقود والمقاولات إلى شركات صناعية محلية حديثة التأسيس أو إلى شركات أجنبية لا تزيد جودة عملها على الشركات المحلية.	80.7	0.19	14.9
8	نقاط التفتيش حيث يعاني الصناعيون من مضايقات عند نقاط التفتيش.	50.8	0.06	2.9
9	ايجار الاراضي من الدولة إن اغلب المعامل القديمة قامت باستئجار الأراضي من الدولة وبعقود طويلة الأمد، والمشكلة أن الدولة قد تسحب هذه الأراضي وتحيلها إلى رجال أعمال آخرين عن طريق المزايدة، علما أن المعامل ما زالت تعمل بصورة جيدة، وسبب ذلك هو الالتزام بالقوانين القديمة وعدم محاولة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الكبيرة في المحافظة.	39.5	0.04	1.7
	النتيجة الأجمالية		1.00	71.8

ثانياً : مصفوفة تحليل TOWS (Strengths. Weaknesse . Opportunities. Threats):

تعد مصفوفة TOWS هيكلاً او صيغة جديدة لمصفوفة تحليل البيئة SWOC فهي تعتمد على تحليل البيئة الخارجية أولاً (الفرص و التحديات) وتحليل البيئة الداخلية ثانياً (نقاط القوة ونقاط الضعف) موفرة من خلال الدراسة والتحليل هيكلاً

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

وخطوة للأمام بغية توليد وخلق الخيارات الاستراتيجية المحتملة من خلال التركيز اولاً على استغلال الفرص المتاحة في البيئة الخارجية والحد من التحديات او اجتنابها من خلال الاعتماد والارتكاز على مواطن القوة في البيئة الداخلية وبما يضمن ويعزز ويتيح معالجة مواطن الضعف في تلك البيئة (Weihrivh، 1982، ص 55-56). ان تحليل SWOC لاينتهي فقط عند تحليل نقاط عناصر البيئة الداخلية والخارجية وانما ترجمة وتقييم التحليل وذلك لغرض وضع خطة استراتيجية لأستثمار نقاط القوة لتقليص نقاط الضعف واستغلال الفرص والحد من مخاطر التهديدات وهذا مايعرف بتقييم TOWS كما مبين في الجدول أدناة .

جدول (12)
مصفوفة TOWS للموارد الصناعية

	تقويم البيئة الداخلية لواقع الموارد الصناعية		
	تحليل وتقويم TOWS وفيه نلاحظ تقاطع نقاط القوة مع كل من الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية ونلاحظ تقاطع نقاط الضعف ايضاً مع كل من الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية ومايتج عن هذه التقاطعات من خيارات اربعة تمثل كلاً منها منطلقاً بناء الاستراتيجية المقترحة .	نقاط القوة : 1-وجود موارد نفطية وغازية . 2-وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار. 3-وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في محافظة صلاح الدين مع امكانيات صلاح الدين الهائلة للتوسع في تصنيع منتجات المشتقات البترولية .	نقاط الضعف : 1- انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة حيث تعتمد المصانع على الكهرباء بدرجة أساس لتمشية أعمالها 2- نقص الوقود وإرتفاع أسعاره . 3- تقادم التكنولوجية المستخدمة حيث تحتاج جميع المعامل القديمة لاستيراد مواد أولية أو خطوط إنتاج حديثة إضافية، عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية . 4- غياب الدعم المالي الحكومي. 5- تردي نوعية المنتج المحلي حيث حصل تردي نوعي لبعض المنتجات المحلية في الآونة الأخيرة مما اضعف حظوظها في المنافسة مع المنتجات المستوردة من الأسواق العالمية، 6- ارتفاع أسعار المنتجات المحلية على الرغم من تردي جودة بعض المنتجات المحلية .
تقويم البيئة الخارجية لواقع الموارد الصناعية	الفرص: 1- التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة . 2- وجود الايدي العاملة . 3- وجود الرغبة لدى عدد كبير من المستثمرين الذين يرومون استثمار أموالهم في هذا القطاع . 4- وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص . 5- الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين يساعد في جذب الكفاءات العلمية والقدرات الفنية المتخصصة وتشجيعها على بناء وإدارة مراكز متطورة للتقنيات الصناعية العالية ومناطق وحاضنات تقنية	المربع (1) فرص + قوة (استراتيجية هجومية) 1- تعزيز تنافسية المنتج المحلي في السوق المحلية والعالمية. 2- تقليل ساعات قطع التيار الكهربائي وصولاً إلى مرحلة تزويد المصانع بالتيار الكهربائي المستقر 3- تنظيم حملات إعلانية كبيرة للتعريف بالبضائع المحلية في السوق العالمية . 4- تشغيل الحقول النفطية غير المستغلة من قبل الحكومة(علاس ، بلد)، ولم يدخل في الإنتاج رغم حفر عدد من الآبار النفطية فيه. 5- تفعيل دور السيطرة النوعية على البضائع المستوردة. 6- .إعطاء أولوية للشركات المحلية خاصة إذا كانت ذات خبرة عريقة 7- تفعيل دور الرقابة والتفتيش للتحقق من مطابقة الخدمات لنوع الإجازة وتقييم تطور الأداء. 8- .محاولة إدخال منظمات غير حكومية مثل اتحاد الصناعات وغرف التجارة واتحاد رجال الأعمال في وضع معايير التقييم ويكونوا أعضاء في لجان الرقابة والتقييم 9- تمليك الأراضي للصناعيين أو التمديد التلقائي لعقود الإيجار 10-.دراسة وضع امتيازات تفضيلية لأصحاب المعامل المتميزين في الأداء أو تطوير العمل	المربع (2) فرص + ضعف (استراتيجية علاجية) 1- استثناء المناطق الصناعية في مركز المحافظة وكذلك الأقضية والنواحي من قطع الكهرباء أثناء النهار وذلك من خلال القطع المبرمج . 2- تخفيض التعرفة الكمركية للمواد الأولية والخطوط الإنتاجية . 3- .شمول المصانع القديمة بالإعفاءات التي تتمتع بها المعامل الحديثة من خلال هيئة الاستثمار 4- دراسة آلية تجهيز الوقود واللجان المكلفة بذلك وإعادة صياغة الآلية من جديد، فالمعامل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الوقود توجب إيجاد استثناءات خاصة لها. 5- دعم من قبل السيطرة النوعية العراقية لتسهيل الحصول على علامة ISO للمنتجات المحلية . 6- تفعيل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية الذي يقوم بمهمة قياس جودة السلع الداخلة للبلاد للحد من إغراق السوق بالسلع رديئة النوعية رخيصة الثمن وتطبيق ذلك على المصانع المحلية التي تنتج سلعاً رديئة النوعية رخيصة الثمن وتنافس المنتجات الجيدة.. 7- يحتاج السوق المحلي إلى دعم توفير التقنيات الحديثة في الإنتاج والتي تسهم في تقليل الكلفة وزيادة جودة المنتجات من اجل المنافسة مع الأسواق العالمية.
	التحديات: 1- الجانب الامني . 2- تكاليف التردي البيئي . 3- البيئةالتشريعيةوالقانونيةغير المناسبة . 4- منافسة المنتجات المستوردة . 5- ارتفاع أسعار الضرائب على القطاع الصناعي 6- عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق . 7- تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة. 8- غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية حيث غالبا ما يتم إحالة العقود والمقاولات	المربع (3) تحديات + قوة (استراتيجية احتواء) 1- فرض القانون على جميع اراضي المحافظة . 2- تهيئة المناخ الملائم لجذب الأستثمارات وتقديم الفرص للمستثمرين وتقع هذه المسئولية على عاتق الحكومات المحلية . 3- أعطاء المسؤولية في أدارة التنمية الى السلطات المحلية وذلك لفشل الحكومة المركزية في أدارتها بعد ان ضاع الكثير من الوقت وتبذير الموارد . 4- ضرورة الأسراع بالأصلاح الاقتصادي المستقبلي وذلك يتجسد في مشاركة المجتمع المدني وسيادة القانون والشفافية والمسائلة ومشاركة جماهيرية فاعلة ومؤثرة من خلال منح المحافظات صلاحيات تؤهلها للنهوض بالدور التنموي المناط بها .	المربع (4) تحديات + ضعف (استراتيجية انكماشية) 1- خفض الضرائب للتخفيف عن كاهل القطاع الصناعي الخاص 2- تسهيل ودعم إستيرادات القطاع الصناعي من المواد الأولية والمعامل الحديثة 3- تجهيز المشاريع الكبيرة والمتوسطة بمولدات ضخمة وذات حجم توليد كبير يتماشى مع حجم حاجتها المستقبلية بأسعار مدعومة أو من خلال تمويل مصرفي أو بالتقسيط. 4- القضاء على الفساد المالي والإداري في احالة العقود والمقاولات الحكومية بصورة عامة وهو السبب الرئيس لهذه المشكلة .

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

	إلى شركات صناعية محلية حديثة التأسيس أو إلى شركات أجنبية لا تزيد جودة عملها على الشركات المحلية. 9- نقاط التفتيش حيث يعاني الصناعيون من مضايقات عند نقاط التفتيش، وفي بعض الأحيان لا يسمح لهم بإدخال بعض المواد. 10- ايجار الاراضي من الدولة إن اغلب المعامل القديمة قامت باستئجار الأراضي من الدولة وبعقود طويلة الأمد،	5- النمو بقيادة الصادرات المصنعة مع الحفاظ على المورد الناضب واستثماره بصورة مستدامة . 6- التصنيع بأحلال الواردات . 7- الاخذ بنظر الاعتبار تلوث الهواء والماء عند تشغيل المصانع. 8- إعادة النظر بقانون الضرائب في العراق و خلق روح الثقة بين المكلف بدفع الضريبة والمؤسسات الضريبية . 9- رفع مستوى الجودة للمنتج المحلي. 10-التنسيق بين القوات الأمنية المتواجدة مع التجار والصناعيين في المنطقة لانسيابية المواد والسلع التي يحتاجها الصناعيون. 11-وضع آلية لإحالة العقود تشترط الخبرة والأعمال المماثلة وغيرها والشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية 12-الاستفادة من الخبرات الشبابية والطلابية الواعدة	5- تعديل القوانين القديمة بخصوص الايجارات بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الكبيرة في المحافظة. 6- تأهيل الحقول النفطية وصيانتها من جديد بعد توقف دائم لسنوات طويلة في حقول حمرين النفطية .

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر : د. زكريا الدوري ، مصدر سبق ذكره ص 160

ثالثاً: الخيار الأستراتيجي المناسب :

في ضوء تحليل SWOC المبين في الجدول رقم (7) وتحليل (Tows) في الجدول (12) تصبح لدينا اربعة مسارات استراتيجية يمثل كل منها تمازج وتقاطع بين أحد عناصر البيئة الداخلية ومايقابله في المصفوفة من عناصر البيئة الخارجية الهدف من هذا التمازج هو تحقيق التكيف بين أوجه القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه الموارد المتاحة وكما مبين ادناه (Cambridge، 2003 ،ص 350-363) :

المسار الأول : التكيف بين نقاط القوة والفرص S-O.

المسار الثاني : التكيف بين اوجه الضعف والفرص w-o.

المسار الثالث : التكيف بين اوجه القوة والتحديات S-C.

المسار الرابع : التكيف بين اوجه الضعف والتحديات W-C (الكناني، 2017 ،ص 350-360) .

من خلال التفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية والخارجية تولدت لدينا أربع خيارات استراتيجية هي :

أ- خيار النمو أو التوسع S-O بتبني أستراتيجية هجومية.

ب-خيار العلاج او الاستقرار w-o بتبني استراتيجية علاجية.

ت-خيار الدفاع او الاحتواء والتكامل S-C بتبني استراتيجية دفاعية.

ث-خيار الانكماش او الترشيد او الاندماج W-C بتبني استراتيجية انكماشية أو أندماجية.

جدول (13)

مصفوفة الخيارات الأستراتيجية لموارد القطاع الصناعي

البيئة الداخلية / البيئة الخارجية	القوة (S) %58.16	الضعف (W) %56.73
الفرص (O) %65.7	S O (أستراتيجية هجومية) %38.21	WO (أستراتيجية علاجية) %37.27
التحديات (C) %71.8	S C (أستراتيجية دفاعية) %41.75	WC (أستراتجية أنكماشية) %40.73

من اعداد الباحثين وفق المعطيات والنتائج التي تم التوصل اليها عبر المقابلات الشخصية .

في ضوء تحليل SWOC في الجدول (7) وتحليل Tows في الجدول (12) ومصفوفة الخيارات الاستراتيجية في الجدول (13) ومن خلال النتائج التي ظهرت في التحليل المبين في الجدول (8) ، (9) ، (10) ، (11) يرى الباحث ان الاستراتيجية الملائمة لأستخدام الموارد الصناعية في محافظة صلاح الدين في تحقيق تنمية مستدامة التي تاخذ بنظر الأعتبار المسؤولية الاقتصادية للأجيال الحالية والقادمة هي الاستراتيجية الدفاعية (الأحتواء) أي خيار التكامل والتنوع ، الذي يعني الاستخدام الاقصى لنقاط القوة الداخلية في مواجهة التحديات الخارجية ، وتتجسد المنافع المترتبة على هذا الخيار الاستراتيجي بعد ان يتم تنفيذه في قدرته على النهوض بواقع القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين بشكل خاص والقطاع الصناعي في العراق بشكل عام ومن ابرز المخرجات المحتملة لهذا الخيار الاستراتيجي مايأتي :

1- الحفاظ على رأس المال الطبيعي من خلال تبني أستراتيجية للاستدامة الضعيفة للموارد الناضبة كما هو مبين في المحور الثالث ص11.
2- رفع مستوى الجودة للمنتج المحلي .
3- معالجة ظاهرة سياسة الإغراق التي اعتمدتها الدول المجاورة من خلال تفعيل دور السيطرة النوعية على البضاعة المستوردة
4- احلال التقنيات الحديثة والتي تسهم في تقليص الكلفة ورفع مستوى جودة المنتجات لتكون قادرة على المنافسة مع السلع المستوردة في الأسواق المحلية للوصول الى الاسواق العالمية .
5- الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية ووضع آلية لإحالة العقود تشترط الخبرة والأعمال المماثلة وغيرها.
6- الاستفادة من الخبرات الشبابية والطلابية الواعدة والمتخصصة في مجال الصناعة منها عمليا.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

رابعاً : الأستراتيجية المقترحة للموارد

بعد اتمام البحث في جوانب ومكونات البيئة الداخلية والخارجية للموارد الصناعية يتم تبني خطة استراتيجية الأحتواء (التكامل والتنوع) كأداة يمكن الاعتماد عليها في النهوض بالموارد الصناعية في المحافظة من خلال التركيز على عناصر القوة وتعزيزها بغية معالجة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين .

خامساً: الضوابط الأرشادية في أعداد الخطة الاستراتيجية :

أن المباشرة بعملية اعداد خطة استراتيجية تتطلب جملة من الضوابط لتكون دليل أسترشاد في التوجهات الرئيسية للخطة الاستراتيجية وكما يلي (الكناني، 2017 ص 360-372) :

أ-تحديد الرؤية

وتمثل الركيزة الاساسية للتوجه الاستراتيجي للموارد المتاحة وتعني رسم صورة ذهنية عن مستقبل القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين وهو واقع بعيد المدى لانلمسه حالياً وهي تجسيد لعبارة (ماذ نريد ان نكون في المستقبل) . وتم تحديد الرؤية للموارد الصناعية وهي (قطاع صناعي متماسك يسير نحو النضوج بخطى ثابتة وفق منظور استراتيجي مستدام ويتفاعل بايجابية مع الاقتصاد الوطني) ويقصد هنا بالمتماسك وجود ترابطات انتاجية امامية وخلفية بين فروع وانشطة هذا القطاع وعدم وجود اختلال هيكلي ويستند الى التصنيع بأشكاله كافة ويتملك نفوذاً تجارياً داخلياً وخارجياً يحقق فائض في ميزان المدفوعات عن طريق تنوع الصادرات ويسير بخطى ثابتة نحو النضوج.

ب- تحديد الرسالة

وتعد وسيلة في مسار تحقيق الرؤية وهي تجسيد لعبارة (من نحن؟ ، وماذا نريد؟ ، ولمن؟) وتعتبر وثيقة تحدد غرض وانشطة القطاع الصناعي استناداً الى البيئة التي يعمل بها وهي (الارتقاء بكفاءة أستخدام الموارد المتاحة وتسخير الموارد النفطية والغازية والمعدنية في احداث التنمية المنشودة في محافظة صلاح الدين بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية).

ت- الغايات

تشير الغايات الى الاهداف في المدى البعيد والنتائج النهائية التي تروم المنظمة الوصول اليها وتحقيقها وهي اجابة للتساؤل (أين نريد ان نكون) على ضوء نتائج التحليل (أين نحن الان) وبالتالي فهي تجسيد لما نريد ان يبلغه القطاع الصناعي لمحافظة صلاح الدين في المستقبل وتعدٌ موجهاً لنشاطنا ومحدداً له ومقياساً للاداء وقوة دافعة لنا ومحفزة على ضمان السير في الاتجاه المرغوب . والغاية هنا هي (زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي لمحافظة صلاح الدين في هيكل الاقتصاد الوطني بنسبة لاتقل عن 25% للوصول الى نمو اقتصادي مستدام) .

ث- **الاهداف الاستراتيجية**

تشير الاهداف الى البعد التشغيلي التفصيلي المحدد الذي عادة مايكون مرشداً للنتائج ومعياراً للقياس والتقييم وتشتق الاهداف من غاية المنظمة وتكون واقعية وممكنة التحقيق وقابلة للانجاز وتكون الاهداف الأستراتيجية للموارد الصناعية ذات أبعاد مادية و اجتماعية و بيئية ومؤسساتية وكالاتي:

- بعد مادي: يتمثل باعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليتبوء القطاع الصناعي مكانه الحقيقي بهدف تحرير الاقتصاد من التبعية الكاملة لأيرادات استخراج المواد الاولية والخام.
- بعد اجتماعي : يتمثل بأعادة بناء الانسان وأستثمار المورد البشري لكونه عامل أساسي في زيادة الانتاجية وارتفاع النمو في الناتج المحلي الاجمالي .
- بعد بيئي : المحافظة على البيئة بكل مكوناتها مستفيدين في ذلك من تجارب الدول الاخرى في التعامل مع البيئة فيما يتعلق باستخدام الموارد النفطية والغازية والمعدنية ضمن موازنة التنمية المستدامة وحصة الاجيال القادمة في المورد.
- بعد مؤسساتي : ينظم عمليات الانتاج والتوزيع وحرية المنافسة في السوق وكذلك وجود قضاء مستقل للحسم في قضايا المنازعات التجارية وغيرها .

سادساً: تحديد البديل الاستراتيجي تبعاً للتحليل الرباعي SWOC:

في ضوء نتائج التفاعلات في تحليل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية تظهر استراتيجيات متعددة مما يتطلب أختيار او بناء استراتيجية تحقق استدامة موارد المحافظة على ضوء الرسالة وصولا الى البديل الاستراتيجي الامثل والانسب والاكثر موائمة مع الامكانات المتاحة اعتماداً على الموقف الاستراتيجي الذي تم تحديده من خلال ماتوصلنا اليه من نتائج التحليل (الكناني، مصدر سبق ذكره ص346-348). إذ تقوم الجهة ذات العلاقة بأختيار البديل الافضل وأيجاد حالة من الموائمة بين البديل الأستراتيجي وامكانات الموارد الصناعية الداخلية والخارجية مما من اجل أختيار البديل الاستراتيجي الامثل والانسب من البدائل المتاحة وفقا للموقف الاستراتيجي لهذه الموارد الذي تم التوصل اليه من خلال نتائج التحليل ، أن الاستراتيجية المثلى التي تصلح للموارد الصناعية في وضعها الراهن ،التي سبق أن تم اختيارها ووفقاً للتغيرات البيئية المحيطة بها ستكون أستراتيجية الاحتواء ومن وجهة نظر الباحث أن الاستراتيجية البديلة الملائمة للموارد الصناعية التي تتوافق مع امكانياتها هي :

-استراتيجية الحركة البطيئة :

تتبنى المنظمة أستراتيجية الحركة البطيئة(النمو، الحذر) لشعورها بأن البيئة الخارجية غير مؤاتية للاستمرار في استراتجية النمو السريع أو لظهور عوامل بيئية خارجية كأن تكون (سياسية ، حكومية ، قانونية ، أقتصادية ، اجتماعية ، ديموغرافية ، وقوى التنافس في الصناعة) تنذر بضرورة التخلي عن أستراتيجية النمو السريع

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

والانتقال الى استراتيجية نمو بطيئة وحذره للوقاية من خطورة تأثر تلك العوامل على أهداف المنظمة ، (الدوري ، مصدر سبق ذكره ص220) :

سابعاً : تحليل الفجوة الاستراتيجية

هو أسلوب Tactical مبسط ومعمق يساعد المنظمة على استيضاح استراتيجيتها الحالية المتعلقة بالاداء نحو انجاز اهدافها المخططة التي تمثل الفرق بين الحالة التي ترغب ان تكون فيه المنظمة عليها في المستقبل وماهي عليه في الوقت الحاضر وتقارن مابين ادائها الفعلي مع الاداء المرغوب الذي تطمح اليه ، أن من الاعتبارات الواجب مراعاتها من الادارة الاستراتيجية للتعامل مع الفجوة أن تدرك ابتداءاً بوجود الفجوة في المجال المحدد الذي تعمل به بغية أتخاذ القرارات المناسبة نحو غلق أو تقليص حجم الفجوة ، التي تعود بالنفع والمردود على المنظمة.

ويتم احتساب الفجوة الاستراتيجية من خلال المعادلة المبسطة الاتية :

الفجوة الاستراتيجية = (التحديات + نقاط الضعف) – (الفرص + جوانب القوة)

أن الهدف من تحليل الفجوة الاستراتيجية هو :

أ- تحديد حجم الموارد المادية التي تحتاجها المنظمة لسد الفجوة .

ب-تحديد حجم الموارد البشرية والمهارات التي تحتاجها المنظمة سواء لسد الفجوة اوللمحافظة على الانجاز المتحقق وضمان استدامته بعد سد الفجوة .

ت-تحديد المجالات والانشطة التي تحتاج المنظمة الى تغييرها .

ث-تحديد كيفية اجراء هذه التغييرات .

ج- تحديد السبل اللازمة لسد الفجوات واختيار الافضل من بينها (الكناني، مصدر سبق ذكره، ص 369-371).

ثامناً: التنفيذ الأستراتيجي

وهو عبارة عن مجموعة او سلسة نشاطات المترابطة التي تهدف الى تحديد المتطلبات الاستراتيجية التي يتم اختيارها ويرتبط تنفيذ الاستراتيجية بعدة مراحل او خطوات من خلال وضع الاطار العملي المتمثل بالخطط التنفيذية والتي تشمل ماياتي :

أ- وضع البرامج التنفيذية .

ب-الموازنات المالية .

ت-الاجراءات .

ث-الرقابة على التنفيذ من خلال عمليتي التقييم والمتابعة .

ومن ذلك يتضح أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية هي الحصيلة النهائية أو الثمرة التي يمكن ان نقطفها من عملية التخطيط الأستراتيجي أذا ماأحسن تنفيذها فهي تعد بمثابة تجسيد رؤية المنظمة المعبر عنها بالرسالة والاهداف الاستراتيجية والتي جائت حصيلة فهم الاحتياجات المستقبلية (الكناني، مصدر سبق ذكره، ص 411-413) . أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد الصناعية تتم من قبل الجهات ذات العلاقة وهي :

1- الجهات التشريعية والرقابية : مجلس النواب العراقي و مجلس محافظة صلاح الدين / اللجنة الأقتصادية ومجالس الاقضية والنواحي / اللجان الاقتصادية .

2- الجهات التنفيذية المركزية : مجلس الوزراء العراقي ، وزارة النفط/ الشركة العامة لنفط الشمال ،وزارة الصناعة والمعادن،وزارة الزراعة، وزارة التخطيط / دائرة العقود ، المصارف والمؤسسات المقرضة، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية ، وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب ، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، اتحاد رجال الأعمال ، الملحقيات التجارية ، وزارة العدل / دائرة التسجيل العقاري، هيئة المسح الجيولوجي العراقية.

3- الجهات التنفيذية المحلية : محافظة صلاح الدين وقائممقاميات الوحدات الادارية و مديرية بلديات صلاح الدين و مديرية كهرباء صلاح الدين و هيئة الاستثمار في محافظة صلاح الدين ، مديرية توزيع كهرباء صلاح الدين ، غرفة تجارة تكريت ، مديرية شرطة صلاح الدين، هيئة المسح الجيولوجي العراقية / مكتب صلاح الدين .

4- الجهات الداعمة : القنوات الفضائية.

تاسعاً : الرقابة الاستراتيجية والتقويم والتغذية العكسية (Feed back)

تمثل الرقابة الاستراتيجية المرحلة الاخيرة في نموذج الادارة الاستراتيجية التي تمكن المنظمة من معرفة ما اذا كان تطبيق خيارها الاستراتيجي قد حقق هدفه ومدى النجاح في ذلك وتحديد مدى قدرة الجانب الاداري للمحافظة على تحقيق الاهداف والغايات بنجاح واذا كانت هذه الاهداف ممكنة التحقق كما خطط لها وان من مهام الرقابة اعادة تكييف الاستراتيجة لتحسين قدرتها في تحقيق اهدافها (الدوري، 2007 ص 317). كونها وسيلة فعالة تزيد من قدرة الادارة على تعديل خياراتها الاستراتيجية بصورة مستمرة وذلك بسبب التغيرات المستمرة في المتغيرات البيئية المختلفة لذلك فهي تعكس مدى التكييف مع البيئة الخارجية والداخلية وتعد بمثابة اختبار لدرجة الموائمة للخطط والاجراءات والسياسات والبرامج مع متغيرات البيئة الخارجية والداخلية .كما ويأتي دور التغذية العكسية وهو محور مهم جداً في العمل الاستراتيجي اذ يصار الى ملاحظة الوضع الحالي لكل عناصر الخطة من الرؤية الى التنفيذ مع دراسة الظواهر المرافقة لسير الخطة لمعرفة أسباب حدوثها والنتائج المترتبة عليها سواء كانت أيجابية أم سلبية والتفكير بالبدائل وأي تلك البدائل يصلح كخيار أفضل من أقرانه وغيرها (جناتي، 2016 ص 115) ..وضرورة تشكيل لجنة مركزية ومحلية للرقابة والتقييم والمقارنة بين المخطط والفعلي وتحديد الانحراف وأسبابه والعلاجات المطلوبة ومحاسبة المقصر .

ويمكن عرض مراحل التخطيط الاستراتيجي وصولاً الى الخيار المستدام لاستثمار الموارد الصناعية لمحافظة صلاح الدين من خلال الشكل (2) الاتي :

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

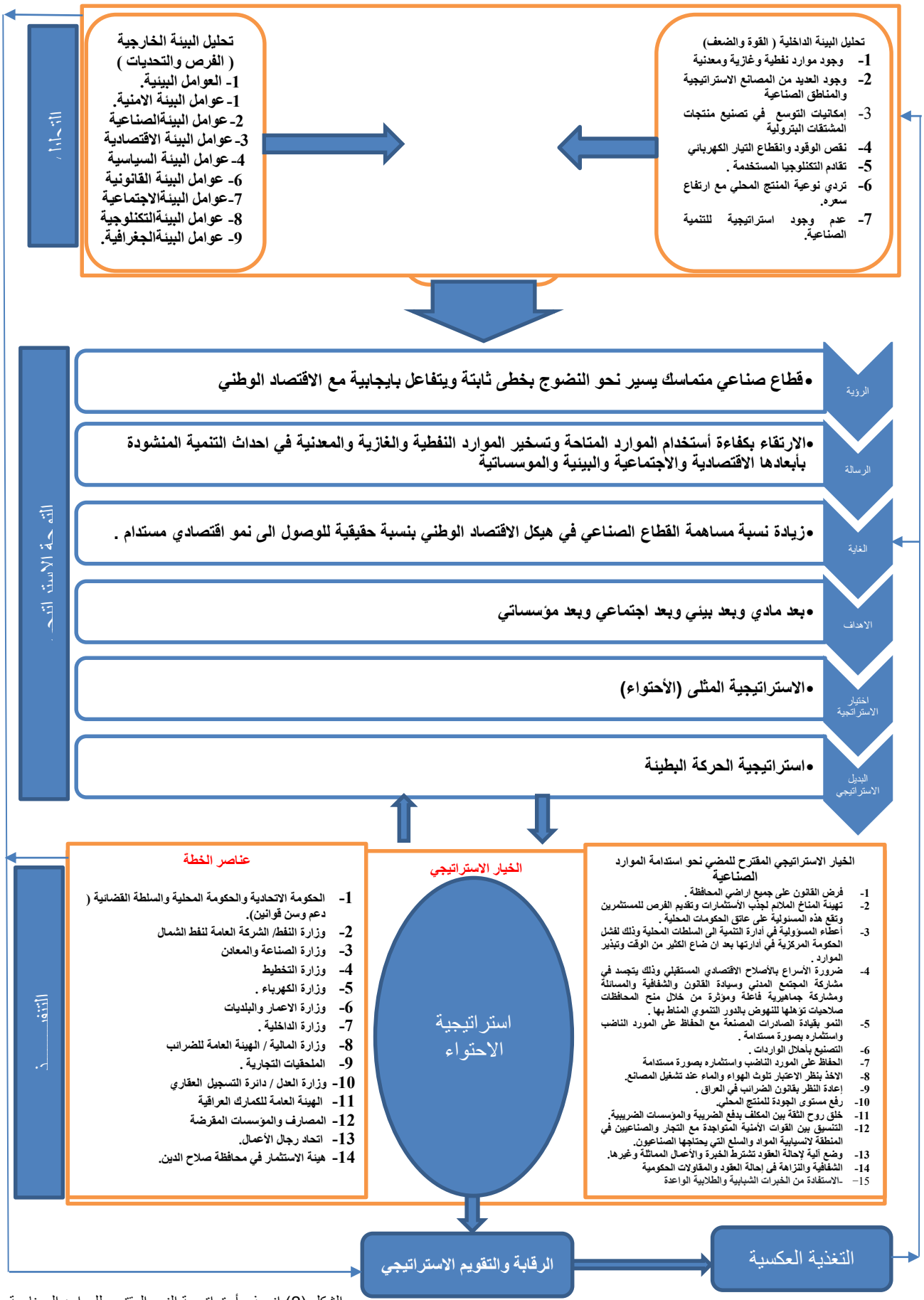

الشكل (2) انموذج أستراتيجية النمو المقترح للموارد الصناعية
المصدر : من اعداد الباحثين

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

المحور السابع
الأستنتاجات والتوصيات

اولاً : الأستنتاجات

1- يعد مفهوم التنمية المستدامة أوسع وأشمل من مفاهيم التنمية الأخرى كونه يوضح التوازن المطلوب بين النمو الأقتصادي من ناحية والمحافظة على البيئة وماتحتويه من موارد ولاسيما الناضبة منها من الهدر والأستنزاف غير العقلاني من ناحية اخرى فالعلاقة بين البيئة وماتحتويه من موارد والتنمية المستدامة علاقة متبادلة ومترابطة ذلك لوجود الأنسان كمحورً للعملية التنموية.

2- أن تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية) تضمن اعطاء مردود اقتصادي اكبر ومستمر في المستقبل فضلاً عن أن الأستدامة تضمن تطور وتقدم البلاد في كافة المجالات وهذا ماحصل في ماليزيا ، وهذا لا يتم الأ باعتماد أستراتيجية تنموية تتكامل فيها الأبعاد الأربعة وتسعى للموازنة بين متطلبات التنمية وحماية البيئة وتهدف الى تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون أغفال متطلبات الاجيال القادمة .

3- جاء في الفقرة (112) من الدستور ص 8 ان ادارة النفط والغاز هو من ضمن الاختصاص المشترك و لم يشمل باقي الثروات الطبيعية المعدنية كما ان الفقرة اولا من نفس المادة تنص على ان تقوم الحكومة الاتحادية بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقليم والمحافظات المنتجة وتوزع بشكل منصف على ابناء الشعب كافة ، ومصير الحقول التي سيتم اكتشافها مستقبلاً مجهولاً وستكون محل نزاعات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية سواءاً محافظات أو أقاليم استناداً الى المادة (115) من الدستور التي تنص على كل مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم .

4- منح الدستور المحافظات صلاحيات ادارية ومالية واسعة وردت في المادة (122) ثانياً بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الأدارية والمادة (123) الذي اجاز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات او بالعكس.

5- ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية من خلال ضعف معظم مؤشراتها ومنها ضألة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت ومساهمته في تشغيل العمالة بسبب أرتفاع قيمة مستلزمات الانتاج أكبر من قيمة الانتاج في أغلب الاحيان وضعف الدعم الحكومي للقطاع .

6- تدني وضعف في الإمكانات والقدرات المالية للقطاع الصناعي الخاص التي تنعكس بصورة واضحة في تخلف المكننة والتكنولوجيا التي تستعمل في المصانع والورش .

7- تدمير البنى التحتية وخروج جميع أبار حقول النفط عن الخدمة أضافة الى مصفى بيجي.

8- انخفاض إنتاجية العامل الصناعي بسبب انخفاض مستوى الإنتاج وعدم قدرة المكائن على مسايرة الزيادة الحاصلة في أعداد القوى العاملة بسبب تقادمها وعدم وجود مكائن حديثة الصنع.

9- عدم خضوع المنشآت الصناعية في المحافظة لمقاييس الجودة والنوعية وعدم التقيد بها وعدم الالتزام بقوانين التنمية الصناعية مما أدى إلى انتشار ظاهرة الغش الصناعي .

ثانياً : التوصيات

1- تعد الثروة النفطية ملك للشعب العراقي بحسب ماينص عليه الدستور في المادة (111) الأمر الذي يتطلب تعديل النصوص الدستورية حول حصر رسم سياسات تطوير الثروة النفطية بالحكومة المركزية بالتنسيق مع حكومات الاقاليم والمحافظات كما ورد في المادة (112) و (115) من أجل تلافي الاختلافات حول صلاحيات توقيع العقود النفطية .

2- تشكيل مؤسسة مركزية خاصة تعنى بالتنمية المستدامة تأخذ على عاتقها المساهمة في بناء خطط التنمية ومتابعة كل ما يتعلق بقضايا التنمية وتقديم المقترحات والحلول والتوصيات ويكون من شأنها التنسيق بين الحكومات المحلية الوزارات والمؤسسات التي تهتم بالتنمية وتوزيع المهام والأعمال لهذه المؤسسات ، وكذلك دعوة راسمي السياسات والخطط الأقتصادية الى دمج البعد البيئي في خطط وبرامج التنمية الوطنية من اجل تحقيق التناغم والموائمة بين التنمية والبيئة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة .

3- تبني رؤى عامة وشاملة وسياسات متوازنة من اجل تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي في محافظة صلاح الدين، وعلى ممثلي القطاع الخاص تبني إستراتيجية مهنية موحدة من اجل تحقيق ذلك الهدف.

4- حماية الصناعة الوطنية من خلال الدعم المباشر من خلال توفير التسهيلات المالية والتقنية والفنية والدعم غير المباشر من خلال حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الاجنبية بوضع سياسة حمائية تحدد بوقت تضمن للمنتجين المحليين الحماية من الأغراق بالمنتجات الاجنبية وتطبيق معايير الجودة للمنتجات المستوردة .

5- أنشاء الصندوق السيادي العراقي بتوجيه جزء من عوائد الموارد الناضبة للصندوق سنوياً وادارة أستثمارات الصندوق في تحقيق الأستدامة للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فضلاً عن امكانية الصندوق في تحقيق أستقرار أقتصادي ومالي في ظل الازمات .

6- تشجيع البحوث والمراكز العلمية في مجالات أستخدام الطاقات المتجددة في العراق تحسباً لعدم التبعية في هذا المجال للدول المتقدمة في المستقبل.

7- تحسين المناخ الأستثماري لتنشيط وتشجيع الاستثمار المحلي والدولي وتوفير البيئة الملائمة لأنشاء ودخول الشركات وفق اليات تحمي المستثمرين لتشجيع الأفراد على أستثمار مدخراتهم وتوفير البيئة المناسبة للمستثمرين بشكل عام والعراقيين بشكل خاص

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

8- دراسة البيئة الأستثمارية لقطاع الاعمال الصناعي وتحديد خارطة للأستثمار وأولويات المفاضلة بين المشاريع الصناعية ومن خلال ذلك يتم رسم خارطة للتشابكات والأرتباطات التي يمكن تفعيل عمل القطاع مع القطاعات الاخرى وفيما بين فروعه سيما فيما يتعلق بأقامة شبكة من الروابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبيرة للقطاع العام .

المحور الثامن
المصادر

أولاً : المصادر العربية

أ- الكتب

1. أبن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، معجم لسان العرب ، لبنان، بيروت 2003 ، دار صادر للطباعة والنشر الأجزاء 2و15 .
2. الاشعب ، خالص حسني و صالح، انور مهدي، الموارد الطبيعية وصيانتها ،1988 مطبعة دار الكتب للطباعة النشر ، جامعة الموصل ،رقم الأيداع في المكتبة الوطنية في بغداد 1247 عام 1988.
3. الدليل الاداري للجمهورية العراقية لسنة 1989-1990، وزارة الحكم المحلي ، ،ج2،مطبعة الدار العربية ، بغداد ، 1990.
4. الدوري، د. زكريا مطلك ، الادارة الاستراتيجية ، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، دار اليازوري ، عمان ،2007 ،
5. الشانمي ، صلاح الدين و الصفار،فؤاد،الموارد دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، مصر ، الاسكندرية منشاة المعارف مكتبة جامعة النيلين ،1985.
6. عبد ربه ، د.محمد عبد الكريم، مقدمة في اقتصاديات البيئة ، قسم الدراسات البيئية ،معهد الدراسات العليا والبحوث ، الاسكندرية ، فبراير 2003.
7. القريشي ،محمد صالح، مقدمة في علم اقتصاد البيئة ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، الشارقة – الاردن ، 2011 .
8. الكناني ، د.كامل كاظم بشير و الزبيدي، د. صبيح لفته فرحان، السلطات المحلية والتنمية ، تحليل في اللامركزية الأدارية والتنمية المحلية مع اشارة الى التجربة العراقية ، عمان ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2012.
9. الكناني ، د.كامل كاظم بشير ، التخطيط الاستراتيجي ،دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية ، بغداد ،2017.

ب- البحوث والدراسات والمقالات والنشرات والدوريات والمحاضرات

1. أجندة أعمال محافظة صلاح الدين أعدت هذه الأجندة من قبل جمعيات الأعمال في محافظة صلاح الدين بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة2011.
2. حرفوش ، سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف
3. الحسن ، عبد الرحمن محمد ، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، السودان ، جامعة المسيلة ،2011م
4. صالح ، لورنس يحيى ، سيناروهات تنموية ، المحاضرة الخامسة التي القاها على طلبة الدبلوم العالي في الادارة المحلية بتاريخ 2017/4/26.
5. العصفور ، صالح، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها ، سلسلة جسر التنمية التي تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2005 .
6. عماري، عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف.
7. قاسيمي ، أسيا ، بحث بعنوان التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة الى التجربة الجزائرية ، كلية العلوم الأقتصادية ، جامعة البويرة ، الجزائر .2012 .

ت- تقارير المنظمات العربية والدولية

1. الاسكوا ، منظمة الدول الاسلامية ،2002،تقرير المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة حول التنمية المستدامة .
2. تقرير التنمية البشرية الثاني لدولة قطر ،2009.

ث- الرسائل والأطاريح الجامعية :

1. الجلبي ، اياد بشير عبد القادر، التنمية الاقتصادية والبيئية بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل،2003 .
2. العكيدي ، احمد محمد جاسم، التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2001,1970) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار، 2005.
3. الفهداوي ، مؤيد جاسم محمد، الموارد الناضبة في العراق بين الاستنزاف والتنمية المستدامة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ،2012.
4. القرلوسي ، حيدر ظاهر محمد ،بدائل الطاقة وأنعكاساتها على التنمية المستدامة في دول نفطية مختارة أشارة للعراق ، رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2016 .
5. الكبيسي ، لورنس يحيى، التنمية البشرية المستدامة في ظل العوامل الاقتصادية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ،2005.
6. الكبيسي ، لورنس يحيى صالح ، التنمية الاقتصادية ومشكلة التلوث البيئي في البلدان النامية ، رسالة تقدم بها لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد عام 2000 .
7. محمد ، فاطمة محسن ،أقتصاد السوق أثاره على البيئة والموارد مع اشارة الى العراق ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2014م كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

ج- الانترنت

1. خضر ، مجد، مفهوم التنمية المحلية ، بحث منشور على الانترنت ، بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٦ على الموقع http://mawdoo3.com.
2. الفقي ، محمد عبد القادر ، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية ، 2004 الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية موقع نبي الرحمة دوت كوم شبكة المعلومات الدولية www.nabeialarhma.com

ح- القوانين والتشريعات

1- دستور جمهورية العراق ،2005:
أ- المادة 110 الفقرة ثالثاً
ب- المادة 111-112 - 113
ت- المادة 114 الفقرة ثانيا ، ثالثاً ، رابعاً ، خامساً ، سادساً ، سابعاً
2- الوقائع العراقية ، العدد 2513،في 1976/2/9
3- الوقائع العراقية ، العدد 2534،في 1976/6/21
4- الوقائع العراقية ، العدد 3159،في 1987/7/20
5- الأحصائيات والبيانات والمعلومات :
1- جامعة تكريت ، مركز بحوث الموارد الطبيعية .
2- وزارة النفط ، شركة نفط الوسط .
3- وزارة النفط ، شركة توزيع المنتجات النفطية ، فرع صلاح الدين .
4- وزارة الصناعة والمعادن ، هيئة المسح الجيولوجي العراقية .
5- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء محافظة صلاح الدين .

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006.
2. S. Brenke, D. Church, W.Hansell, E.vine and R.Zelinsk:, Building Sustainable Communities – the Historic Imperative for change, EcoIQ, web site, 2/12/1998.
3. Weihrivh,h,the tows,matrixA tool,for situational analysis. Long range pianning,15 (2),1982.

الملحق (1)

الأسم : عصام عواد عبيد
التحصيل الدراسي :بكالريوس علوم الارض
العنوان الوظيفي : جيولوجي
الجهة التي يعمل بها :هيئة المسح الجيولوجي العراقية / مكتب صلاح الدين

جدول عوامل القوة التي تتمتع بها موارد القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل القوة الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	وجود موارد نفطية وغازية	85	0.5	42.5
2	وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار	70	0.45	31.5
3	وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في محافظة صلاح الدين مع إمكانيات صلاح الدين الهائلة للتوسع في النشاطات الصناعية	20	0.05	1
النتيجة الأجمالية			1	75

جدول عوامل الضعف التي يعاني منها القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل الضعف الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة	40	0.12	4.8
2	نقص الوقود وإرتفاع أسعاره	30	0.1	3
3	تقادم التكنولوجية المستخدمة	75	0.24	18
4	عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية	75	0.24	18
5	غياب الدعم المالي الحكومي	50	0.1	5
6	تردي نوعية المنتج المحلي	60	0.15	9
7	ارتفاع أسعار المنتجات المحلية على الرغم من تردي جودة بعض المنتجات المحلية	35	0.05	1.8
النتيجة الأجمالية			1	60

جدول الفرص التي يمكن أغتنامها

ت	الظروف الخارجية المؤاتية والملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة	50	0.1	5
2	وجود الايدي العاملة	60	0.15	9
3	وجود رغبة للاستثمار في هذا القطاع	85	0.35	29.75
4	وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص	60	0.15	9
5	الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين	70	0.25	17.5
النتيجة الأجمالية			1	70.25

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

جدول التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	الظروف الخارجية غير المؤاتية وغير الملائمة	لتأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	الجانب الامني	90	0.25	22.5
2	البيئة التشريعية والقانونية غير المناسبة	70	0.15	10.5
3	منافسة المنتجات المستوردة	60	0.1	6
4	ارتفاع أسعار الضرائب تؤدي الضرائب المرتفعة على القطاع الصناعي إلى تآكل رأس المال نتيجة دفع الضرائب العالية جدا	30	0.04	1.2
5	عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق	75	0.12	9
6	تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة	70	0.11	7.7
7	غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية حيث غالبا ما يتم إحالة العقود والمقاولات إلى شركات صناعية محلية حديثة التأسيس أو إلى شركات أجنبية لا تزيد جودة عملها على الشركات المحلية	80	0.2	16
8	نقاط التفتيش حيث يعاني الصناعيون من مضايقات عند نقاط التفتيش	20	0.02	0.4
9	ايجار الاراضي من الدولة إن اغلب المعامل القديمة قامت باستئجار الأراضي من الدولة وبعقود طويلة الأمد، والمشكلة أن الدولة قد تسحب هذه الأراضي وتحيلها إلى رجال أعمال آخرين عن طريق المزايدة، علما أن المعامل ما زالت تعمل بصورة جيدة، وسبب ذلك هو الالتزام بالقوانين القديمة وعدم محاولة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الكبيرة في المحافظة	10	0.01	0.1
النتيجة الأجمالية			1	73.4

الملحق (2)

الأسم :علاء حسين عيدان
التحصيل الدراسي : دبلوم نفط
العنوان الوظيفي : ملاحظ
الجهة التي يعمل بها : شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع صلاح الدين

جدول عوامل القوة التي تتمتع بها موارد القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل القوة الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	وجود موارد نفطية وغازية	25	0.1	2.5
2	وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار	50	0.6	30
3	وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في محافظة صلاح الدين مع إمكانيات صلاح الدين الهائلة للتوسع في النشاطات الصناعية	40	0.3	12
النتيجة الأجمالية			1	44.5

جدول عوامل الضعف التي يعاني منها القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل الضعف الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة	50	0.09	4.5
2	نقص الوقود وإرتفاع أسعاره	50	0.09	4.5
3	تقادم التكنولوجية المستخدمة	70	0.18	12.6
4	عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية	75	0.25	18.75
5	غياب الدعم المالي الحكومي	70	0.18	12.6
6	تردي نوعية المنتج المحلي	60	0.16	9.6
7	ارتفاع أسعار المنتجات المحلية على الرغم من تردي جودة بعض المنتجات المحلية	20	0.05	1
النتيجة الأجمالية			1	63.55

جدول الفرص التي يمكن أغتنامها

ت	الظروف الخارجية المؤاتية والملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة	20	0.1	2
2	وجود الايدي العاملة	80	0.25	20
3	وجود رغبة للاستثمار في هذا القطاع	50	0.2	10
4	وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص	50	0.15	7.5
5	الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين	90	0.3	27
النتيجة الأجمالية			1	66.5

جدول التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	الظروف الخارجية غير المؤاتية وغير الملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	الجانب الامني	80	0.25	20
2	البيئة التشريعية والقانونية غير المناسبة	70	0.1	7
3	منافسة المنتجات المستوردة	60	0.05	3
4	ارتفاع أسعار الضرائب تؤدي الضرائب المرتفعة على القطاع الصناعي إلى تآكل رأس المال نتيجة دفع الضرائب العالية جدا	50	0.04	2
5	عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق	75	0.1	7.5
6	تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة	85	0.2	17
7	غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية حيث غالبا ما يتم إحالة العقود والمقاولات إلى شركات صناعية محلية حديثة التأسيس أو إلى شركات أجنبية لا تزيد جودة عملها على الشركات المحلية	80	0.15	12
8	نقاط التفتيش حيث يعاني الصناعيون من مضايقات عند نقاط التفتيش	70	0.1	7
9	ايجار الاراضي من الدولة إن اغلب المعامل القديمة قامت باستئجار الأراضي من الدولة وبعقود طويلة الأمد، والمشكلة أن الدولة قد تسحب هذه الأراضي وتحيلها إلى رجال أعمال آخرين عن طريق المزايدة، علما أن المعامل ما زالت تعمل بصورة جيدة، وسبب ذلك هو الالتزام بالقوانين القديمة وعدم محاولة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الكبيرة في المحافظة	20	0.01	0.2
النتيجة الأجمالية			1	75.7

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

الملحق (3)

الأسم :احمد حربي اكرم
التحصيل الدراسي :بكالريوس هندسة / كهروميكانيك
العنوان الوظيفي :مهندس
الجهة التي يعمل بها :شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع صلاح الدين

جدول عوامل القوة التي تتمتع بها موارد القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل القوة الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	وجود موارد نفطية وغازية	27	0.15	4.05
2	وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار	80	0.55	44
3	وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في محافظة صلاح الدين مع إمكانيات صلاح الدين الهائلة للتوسع في النشاطات الصناعية	40	0.3	12
النتيجة الأجمالية			1	60.05

جدول عوامل الضعف التي يعاني منها القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل الضعف الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة	65	0.11	7.15
2	نقص الوقود وإرتفاع أسعاره	35	0.1	3.5
3	تقادم التكنولوجية المستخدمة	80	0.22	17.6
4	عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية	85	0.2	17
5	غياب الدعم المالي الحكومي	45	0.1	4.5
6	تردي نوعية المنتج المحلي	85	0.22	18.7
7	ارتفاع أسعار المنتجات المحلية على الرغم من تردي جودة بعض المنتجات المحلية	20	0.05	1
النتيجة الأجمالية			1	69.45

جدول الفرص التي يمكن أغتنامها

ت	الظروف الخارجية المؤاتية والملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة	55	0.15	8.25
2	وجود الايدي العاملة	30	0.1	3
3	وجود رغبة للاستثمار في هذا القطاع	80	0.25	20
4	وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص	70	0.2	14
5	الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين	90	0.3	27
النتيجة الأجمالية			1	72.25

جدول التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	الظروف الخارجية غير المؤاتية وغير الملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	الجانب الامني	90	0.25	22.5
2	البيئة التشريعية والقانونية غير المناسبة	65	0.08	5.2
3	منافسة المنتجات المستوردة	60	0.06	3.6
4	ارتفاع أسعار الضرائب تودي الضرائب المرتفعة على القطاع الصناعي إلى تآكل رأس المال نتيجة دفع الضرائب العالية جدا	20	0.01	0.2
5	عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق	90	0.25	22.5
6	تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة	40	0.1	4
7	غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية حيث غالبا ما يتم إحالة العقود والمقاولات إلى شركات صناعية محلية حديثة التأسيس أو إلى شركات أجنبية لا تزيد جودة عملها على الشركات المحلية	75	0.2	15
8	نقاط التفتيش حيث يعاني الصناعيون من مضايقات عند نقاط التفتيش	65	0.04	2.6
9	ايجار الاراضي من الدولة إن اغلب المعامل القديمة قامت باستئجار الأراضي من الدولة وبعقود طويلة الأمد، والمشكلة أن الدولة قد تسحب هذه الأراضي وتحيلها إلى رجال أعمال آخرين عن طريق المزايدة، علما أن المعامل ما زالت تعمل بصورة جيدة، وسبب ذلك هو الالتزام بالقوانين القديمة وعدم محاولة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الكبيرة في المحافظة	25	0.01	0.25
النتيجة الأجمالية			1	75.85

الملحق (4)

الأسم :عبد الحليم عبد الحين عبد
التحصيل الدراسي :بكالريوس أدارة اعمال
العنوان الوظيفي :مدير وحدة الغاز
الجهة التي يعمل بها :شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع صلاح الدين / قسم الغاز

جدول عوامل القوة التي تتمتع بها موارد القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل القوة الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	وجود موارد نفطية وغازية	90	0.45	40.5
2	وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار	80	0.35	28
3	وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في محافظة صلاح الدين مع إمكانيات صلاح الدين الهائلة للتوسع في النشاطات الصناعية	60	0.2	12
النتيجة الأجمالية			1	80.5

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

جدول عوامل الضعف التي يعاني منها القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل الضعف الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة	80	0.25	20
2	نقص الوقود وإرتفاع أسعاره	70	0.15	10.5
3	تقادم التكنولوجية المستخدمة	50	0.12	6
4	عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية	40	0.1	4
5	غياب الدعم المالي الحكومي	30	0.1	3
6	تردي نوعية المنتج المحلي	50	0.13	6.5
7	ارتفاع أسعار المنتجات المحلية على الرغم من تردي جودة بعض المنتجات المحلية	70	0.15	10.5
النتيجة الأجمالية			1	60.5

جدول الفرص التي يمكن أغتنامها

ت	الظروف الخارجية المؤاتية والملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة	50	0.15	7.5
2	وجود الايدي العاملة	90	0.25	22.5
3	وجود رغبة للاستثمار في هذا القطاع	80	0.2	16
4	وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص	75	0.2	15
5	الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين	85	0.2	17
النتيجة الأجمالية			1	78

جدول التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	الظروف الخارجية غير المؤاتية وغير الملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	الجانب الامني	85	0.2	17
2	البيئة التشريعية والقانونية غير المناسبة	70	0.08	5.6
3	منافسة المنتجات المستوردة	75	0.05	3.75
4	ارتفاع أسعار الضرائب تؤدي الضرائب المرتفعة على القطاع الصناعي إلى تآكل رأس المال نتيجة دفع الضرائب العالية جدا	85	0.15	12.75
5	عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق	80	0.1	8
6	تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة	70	0.07	4.9
7	غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية حيث غالبا ما يتم إحالة العقود والمقاولات إلى شركات صناعية محلية حديثة التأسيس أو إلى شركات أجنبية لا تزيد جودة عملها على الشركات المحلية	85	0.2	17
8	نقاط التفتيش حيث يعاني الصناعيون من مضايقات عند نقاط التفتيش	80	0.1	8
9	ايجار الاراضي من الدولة إن اغلب المعامل القديمة قامت باستئجار الأراضي من الدولة وبعقود طويلة الأمد، والمشكلة أن الدولة قد تسحب هذه الأراضي وتحيلها إلى رجال أعمال آخرين عن طريق المزايدة، علما أن المعامل ما زالت تعمل بصورة جيدة، وسبب ذلك هو الالتزام بالقوانين القديمة وعدم محاولة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الكبيرة في المحافظة	60	0.05	3
النتيجة الأجمالية			1	80

الملحق (5)

الأسم : فراس فوزي فاضل
التحصيل الدراسي :بكالريوس هندسة
العنوان الوظيفي :مهندس اقدم
الجهة التي يعمل بها :وزارة النفط / شركة نفط الوسط

جدول عوامل القوة التي تتمتع بها موارد القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل القوة الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	وجود موارد نفطية وغازية	70	0.4	28
2	وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار	50	0.2	10
3	وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في محافظة صلاح الدين مع إمكانيات صلاح الدين الهائلة للتوسع في النشاطات الصناعية	70	0.4	28
النتيجة الأجمالية			1	66

جدول عوامل الضعف التي يعاني منها القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل الضعف الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة	60	0.15	9
2	نقص الوقود وإرتفاع أسعاره	20	0.04	0.8
3	تقادم التكنولوجية المستخدمة	65	0.3	19.5
4	عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية	65	0.2	13
5	غياب الدعم المالي الحكومي	30	0.06	1.8
6	تردي نوعية المنتج المحلي	50	0.1	5
7	ارتفاع أسعار المنتجات المحلية على الرغم من تردي جودة بعض المنتجات المحلية	55	0.15	8.25
النتيجة الأجمالية			1	57.35

جدول الفرص التي يمكن أغتنامها

ت	الظروف الخارجية المؤاتية والملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة	75	0.12	9
2	وجود الايدي العاملة	60	0.3	18
3	وجود رغبة للاستثمار في هذا القطاع	20	0.1	2
4	وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص	70	0.22	15.4
5	الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين	85	0.26	22.1
النتيجة الأجمالية			1	66.5

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.2

جدول التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	الظروف الخارجية غير المؤاتية وغير الملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	الجانب الامني	70	0.12	8.4
2	البيئة التشريعية والقانونية غير المناسبة	85	0.15	12.75
3	منافسة المنتجات المستوردة	90	0.15	13.5
4	ارتفاع أسعار الضرائب تؤدي الضرائب المرتفعة على القطاع الصناعي إلى تآكل رأس المال نتيجة دفع الضرائب العالية جدا	60		0
5	عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق	95	0.2	19
6	تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة	40	0.03	1.2
7	غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية حيث غالبا ما يتم إحالة العقود والمقاولات إلى شركات صناعية محلية حديثة التأسيس أو إلى شركات أجنبية لا تزيد جودة عملها على الشركات المحلية	95	0.2	19
8	نقاط التفتيش حيث يعاني الصناعيون من مضايقات عند نقاط التفتيش	20	0.03	0.6
9	ايجار الاراضي من الدولة إن اغلب المعامل القديمة قامت باستئجار الأراضي من الدولة وبعقود طويلة الأمد، والمشكلة أن الدولة قد تسحب هذه الأراضي وتحيلها إلى رجال أعمال آخرين عن طريق المزايدة، علما أن المعامل ما زالت تعمل بصورة جيدة، وسبب ذلك هو الالتزام بالقوانين القديمة وعدم محاولة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الكبيرة في المحافظة	70	0.12	8.4
النتيجة الأجمالية			1	82.85

الملحق (6)

الأسم : عمار علاء احمد
التحصيل الدراسي :بكالريوس هندسة
العنوان الوظيفي :مهندس اقدم
الجهة التي يعمل بها :وزارة النفط / شركة نفط الوسط

جدول عوامل القوة التي تتمتع بها موارد القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل القوة الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	وجود موارد نفطية وغازية	65	0.5	32.5
2	وجود موارد معدنية جاهزة للاستثمار	50	0.1	5
3	وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في محافظة صلاح الدين مع إمكانيات صلاح الدين الهائلة للتوسع في النشاطات الصناعية	60	0.4	24
النتيجة الأجمالية			1	61.5

جدول عوامل الضعف التي يعاني منها القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل الضعف الداخلي	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة	50	0.15	7.5
2	نقص الوقود وإرتفاع أسعاره	10	0.1	1
3	تقادم التكنولوجية المستخدمة	60	0.16	9.6
4	عدم وجود استراتيجية للتنمية الصناعية	70	0.18	12.6
5	غياب الدعم المالي الحكومي	50	0.11	5.5
6	تردي نوعية المنتج المحلي	40	0.16	6.4
7	ارتفاع أسعار المنتجات المحلية على الرغم من تردي جودة بعض المنتجات المحلية	60	0.14	8.4
النتيجة الأجمالية			1	51

جدول الفرص التي يمكن أغتنامها

ت	الظروف الخارجية المؤاتية والملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	التوسع العمراني والاقتصادي في المحافظة	56	0.17	9.52
2	وجود الايدي العاملة	61	0.2	12.2
3	وجود رغبة للاستثمار في هذا القطاع	68	0.29	19.72
4	وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصخصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص	57	0.18	10.26
5	الموقع الجغرافي المتميز لمحافظة صلاح الدين	53	0.16	8.48
النتيجة الأجمالية			1	60.18

جدول التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في محافظة صلاح الدين

ت	الظروف الخارجية غير المؤاتية وغير الملائمة	التأثير(100%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
1	الجانب الامني	73	0.19	13.87
2	البيئة التشريعية والقانونية غير المناسبة	59	0.1	5.9
3	منافسة المنتجات المستوردة	68	0.14	9.52
4	ارتفاع أسعار الضرائب تؤدي الضرائب المرتفعة على القطاع الصناعي إلى تآكل رأس المال نتيجة دفع الضرائب العالية جدا	54	0.06	3.24
5	عدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق	63	0.13	8.19
6	تخلف البيئة الاستثمارية في المحافظة	61	0.11	6.71
7	غياب الشفافية والنزاهة في إحالة العقود والمقاولات الحكومية حيث غالبا ما يتم إحالة العقود والمقاولات إلى شركات صناعية محلية حديثة التأسيس أو إلى شركات أجنبية لا تزيد جودة عملها على الشركات المحلية	69	0.16	11.04
8	نقاط التفتيش حيث يعاني الصناعيون من مضايقات عند نقاط التفتيش	50	0.05	2.5
9	ايجار الاراضي من الدولة إن اغلب المعامل القديمة قامت باستئجار الأراضي من الدولة وبعقود طويلة الأمد، والمشكلة أن الدولة قد تسحب هذه الأراضي وتحيلها إلى رجال أعمال آخرين عن طريق المزايدة، علما أن المعامل ما زالت تعمل بصورة جيدة، وسبب ذلك هو الالتزام بالقوانين القديمة وعدم محاولة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الكبيرة في المحافظة.	52	0.06	3.12
النتيجة الأجمالية			1	64.09

……

……